انضمام إيران إلى حلف بغداد ١٩٥٥م

د. سيد محمد عبد العال
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب بقنا ـــ جامعة جنوب الوادي

انضمام إيران إلى حلف بغداد ١٩٥٥م (*)

كان من المنطقي أن تنال إيران أهمية خاصة في إطار ما عرف بالحرب الباردة عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك بحكم موقعها في منطقة الشرق الأوسط (*)، تلك المنطقة التي زادت أهميتها الإستراتيجية مع بداية الحرب الباردة وظهور التكتلات العسكرية،والتي تمثلت فى دول المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، حيث نظرت القوى الغربية إلى الشرق الأوسط كمفتاح استراتيجي للمنطقة القريبة من حدود الاتحاد السوفيتي وحدود الدول الاشتراكية الأخرى (١)، واعتبرته الدبلوماسية الأمريكية قاعدة أساسية تتجمع فيها كل العناصر الضرورية لخوض كل عمل حربي ضد الاتحاد السوفيتي(٢)

من هذا المنطلق، جاءت فكرة التصدي للاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط على أساس سياسة الاحتواء التي جاء بها جورج كينان George Kennan مستشار وزارة الخارجية الأمريكية للشئون الروسية، والتي قدم من خلالها الأسس الأيديولوجية للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي وحصره في مناطق نفوذه(٣)، وذلك من خلال ترتيب أحلاف دفاعية مشتركة بمنطقة الشرق الأوسط ضده، حيث كانت قد برزت فكرة الحزام الشمالي Northern tier عقب زيارة جون فوستر دالاس John Foster Dulles وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة في عام ١٩٥٣م(٤) والتي تم على أساسها تشكيل حلف بغداد بين مجموعة من دول المنطقة مع بريطانيا في عام ١٩٥٥م. ونظراً لأهمية إيران كدولة من دول الشرق الأوسط أصبح منطقياً السعي لضمها إليه.

أولاً: تكوين حلف بغداد.

ترجع أصول حلف بغداد إلى اتفاق " سعد آباد " الذي جمع بين إيران والعراق وتركيا وأفغانستان، والذي تم التوقيع عليه في ٨ يوليه ١٩٣٧م بقصر " سعد آباد " في طهران، حيث اتفق الموقعون على عدم الاعتداء والتشاور بين أعضائه، وأن مدة الحلف

خمس سنوات [٥]، ورغم أن فكرة هذا الحلف هي روسية في الأصل مؤداها تشكيل حلف يضم تركيا وإيران وأفغانستان، وهي الدول المتاخمة لحدود روسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية وذلك تأمينا لهذه الحدود، إلا أن بريطانيا عرقلت الفكرة، ثم سعت إلى تنفيذها لأجل مصالحها بالمنطقة [٦]. ومن ثم كانت بريطانيا هي المحرك لعقد اتفاق " سعد آباد " بعد نجاحها في إيجاد نوع من التفاهم بين العراق وإيران حول مسائل الحدود بينهما [٧].

ومع تطور فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد تقديم المقترحات الرباعية لدول المنطقة عام ١٩٥١م ورفض الدول العربية لها [٨]، أكد رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس حين لقائه بلندن مع المسئولين البريطانيين فى أكتوبر عام ١٩٥٢م على أن تشكيل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن تمضي قدمًا من دون الدول العربية، وإن كان قد أقر أفضلية انضمامهم وبخاصة العراق[٩] لذلك عزمت بريطانيا على دعوة باكستان إلى المشاركة في التخطيط لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، كما عمدت إلى التقارب مع العراق أيضاً، وقد علقت الاستخبارات الأمريكية على ذلك بالقول إن بريطانيا ترى أن الظروف مواتية لتأمين التزام باكستان للانضمام للترتيبات الدفاعية عن الشرق الأوسط [١٠]. وقد جاء سقوط حكومة الدكتور مصدق في إيران عام ١٩٥٣م لتظهر معه فكرة اشتراك إيران وتركيا وباكستان والعراق في حلف دفاعي، غير أن الصعوبات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها حكومة الجنرال زاهدي في إيران من جهة، وموقف العراق كعضو بالجامعة العربية من جهة أخرى، كانت قد حالت دون تنفيذ الفكرة، فكانت النتيجة البدء بالتفكير في عقد اتفاق بين باكستان وتركيا ليكونا نواة الحلف بالشرق الأوسط [١١].

وبالفعل تم في ٢ أبريل ١٩٥٤م توقيع ميثاق الحلف التركي – الباكستاني في كراتشي بباكستان، وقد نص على إنشاء نظام دفاعي مشترك، كما تعهدت الدولتان بالتعاون المشترك في كافة المجالات، وأكد الميثاق على إمكانية انضمام دول أخرى للحلف[١٢]. حيث علق وزير الخارجية التركي فؤاد كوبرولو على هذا البند بأنه دعوة صريحة لدول الشرق الأوسط للانضمام للحلف[١٣]. وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحلف خطوة حقيقية نحو تحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة الشرق الأوسط، كما أعربت الدوائر الأمريكية عن أملها في انضمام دول كإيران والعراق له،

بينما قابل السوفيت الحلف بالاحتجاج الشديد واعتبروه عملاً عدائياً موجهاً ضدهم ووجهت الحكومة السوفيتية مذكرة احتجاج إلى كل من تركيا وباكستان(١٤). كما ظل السوفيت يعملون على الحيلولة دون انضمام دول جديدة بالمنطقة لهذا الحلف، وبخاصة إيران(١٥)، وكذلك العمل على منع انضمام العراق إليه (١٦) فضلاً عن الحملة الصحفية السوفيتية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحدثت جريدة " النجمة الحمراء " السوفيتية في مقال بعددها الصادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤م عن أن الولايات المتحدة تحاول استغلال الحلف التركي – الباكستاني لأجل خلق كتلة عسكرية من دول المنطقة لتكون أداة في ميدان السياسة الأمريكية العدوانية (١٧).

والحقيقة أن السوفيت كانوا محقين في موقفهم القلق من إمكانية تطور هذا الحلف إلى كتلة عسكرية معادية لهم بالشرق الأوسط، فقد زار نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي تركيا في ٩ أكتوبر ١٩٥٤م، حيث التقى مع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، واتفقا على توقيع اتفاقية بين تركيا والعراق على غرار الاتفاقية التركية – الباكستانية، كما تم الاتفاق على أن يحدث تقارب عراقي مع باكستان وإيران، وتقارب تركي مع سوريا، وذلك تمهيداً لانضمامهم إلى نظام الدفاع عن الشرق الأوسط (١٨). وفي ٦ يناير ١٩٥٥م زار عدنان مندريس بغداد، وبعد مباحثات مع السلطات العراقية صدر بيان مشترك في ١٣ يناير جاء فيه الإشارة إلى أن البلدين أحرزا تقدماً ملموساً نحو التكامل بينهما في التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط، وأنهما قررتا أن تبرما في أقرب وقت ممكن اتفاق تعاون بينهما لصد أي عدوان، وجاء في البيان استشارة الدول الأخرى في المنطقة ودعوتها إلى التوقيع على الاتفاقية في وقت واحد مع العراق وتركيا(١٩)

وفي لقاء جمع نوري السعيد بالسفير الأمريكي ببغداد في ٣ فبراير ١٩٥٥م أكد نوري السعيد على أنه يريد أن تكون المعاهدة التركية – العراقية المقترحة هي الخطوة الأولى نحو اتفاق عام تنضم إليه سوريا ومصر وإيران وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (٢٠)، وقد رحب وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن Anthony Eden بالاقتراح العراقي الداعي لقيام الولايات المتحدة وبريطانيا بتوقيع اتفاق مع تركيا والعراق، حيث أكد إيدن على أن هذا الأمر ملح جداً، وكان تعليق الاستخبارات الأمريكية: أن هذا الترتيب من شأنه أن يكون خطوة مهمة نحو هدف بريطانيا من المشاركة في أي اتفاق إقليمي للدفاع عن الشرق

الأوسط [٢١]. وبالفعل أكدت الخارجية البريطانية على أن بريطانيا سوف تنضم إلى المعاهدة التركية – العراقية عندما يتم الانتهاء من اجتماعات القادة العسكريين الأنجلو – عراقيين، والتي كان مقرراً بدايتها في ٢٣ فبراير ١٩٥٥م، حيث كانت بريطانيا تبحث عن الصيغة التي يمكن بها أن تحتفظ بحقوقها في قواعدها الجوية بالعراق بعد انتهاء مدة المعاهدة الأنجلو – عراقية في عام ١٩٥٧م، هذا في الوقت الذي كان فيه العراق يعارض أي تمديد لتلك المعاهدة ويفضل التعامل مع المشكلة عن طريق توسيع الحلف التركي – العراقي. ومن ثم يعتبر استبدال المعاهدة الأنجلو – عراقية بواسطة ترتيبات بموجب المعاهدة التركية – العراقية بمثابة تسهيل لخطط الدفاع عن الشرق الأوسط [٢٢].

على أية حال، فإن الحلف التركي – العراقي تم التوقيع عليه من جانب الدولتين في ٢٤ فبراير ١٩٥٥م، والذي يعد الركيزة الأساسية لحلف بغداد حيث تعهد فيه الطرفان بالتعاون في أمر الدفاع عن كيانهما، ونصت المادة الخامسة فيه على إمكانية انضمام الدول الراغبة في الانضمام للحلف لأجل التعاون في أمر الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي[٢٣]، وحرصاً من بريطانيا على الانضمام للحلف عمدت إلى تلبية مطلب العراق بإنهاء الاتفاقية القائمة بينهما في موعدا أقصاه ٢ مايو ١٩٥٥م، مع العمل على إنهاء الترتيبات الدفاعية الجديدة بينهم، حيث اقترح نوري السعيد أن الترتيبات الجديدة يجب أن تتم بناء على الاتفاق التركي – العراقي[٢٤]. ولم تنتظر بريطانيا كثيراً حتى تقرر الانضمام لهذا الحلف، فقد تقدم وزير الخارجية أنتوني إيدن في ١٤ مارس ١٩٥٥م بمذكرة إلى مجلس الوزراء تحوي مقترحاته وتوصياته لانضمام بريطانيا للحلف، والتي وافق عليها مجلس الوزراء من حيث المبدأ في اليوم التالي، وفي ٣٠ مارس وافق مجلس العموم على تلك المقترحات بالإجماع [٢٥]، ثم جاء انضمامها إلى الحلف وبنفس شروط انعقاده في ٤ أبريل ١٩٥٥م، وليصبح اسم الحلف من يومها " حلف بغداد " [٢٦].

ومن جانب آخر، كان انضمام باكستان للحلف أمراً أساسياً لتنفيذ فكرة الحزام الشمالي ضد الاتحاد السوفيتي، خاصة أن حكومة باكستان كانت قد رحبت بالحلف التركي – العراقي واعتبرته قاعدة مناسبة للترتيبات الأمنية بالمنطقة [٢٧]، لذا شعرت تركيا بقلق متزايد بسبب عدم اتفاق نوري السعيد على دعوة باكستان للانضمام إلى معاهدة الدفاع التركية – العراقية، وقد طلب رئيس الوزراء التركي من السفير الأمريكي في تركيا أن

تمارس الولايات المتحدة وبريطانيا ضغوطًا لإقناع نوري السعيد بأن انضمام باكستان هو خطوة أولى وأساسية في تطوير الاتفاق التركي – العراقي[٢٨]. وبالفعل لم تتأخر باكستان عن قبول الانضمام للحلف، فقد أعلن رئيس الوزراء الباكستاني مساء اليوم الأول من يوليه ١٩٥٥م قرار حكومته بقبول الانضمام إلى حلف بغداد[٢٩]، وأن كانت قد ظلت في دراستها لوثائق الحلف حتى أصبحت مستعدة للانضمام الرسمي له بعد توقيع وثائقه وبتسليمها إلى بغداد [٣٠]، حيث انضمت باكستان رسمياً في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥م [٣١].

ورغم محاولة بريطانيا إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالانضمام لحلف بغداد، إلا أن الجانب الأمريكي رفض الانضمام، وإن كان قد أبدى استعداده لتأييد أغراض الحلف وأهدافه [٣٢]، بينما جاء رد الفعل السوفيتي ليرفض قيام هذا الحلف، ويعتبره حلفاً عسكرياً موجهاً ضد بلادهم، وأصدرت الخارجية السوفيتية بياناً في ١٦ أبريل عام ١٩٥٥م أكدت فيه أن الاتحاد السوفيتي لا يستطيع أن يظل غير مهتم للموقف الناشئ في منطقة الشرق الأدنى والأوسط منذ تكوين هذا الحلف، وهو ما له علاقة بأمن الاتحاد السوفيتي [٣٣].

هكذا تم تكوين حلف بغداد، حيث كان الميثاق التركي – العراقي والذي انعقد فى فبراير ١٩٥٥م عمادًا له، ومن بعد جاء انضمام بريطانيا وباكستان إليه ــ لتصبح بعد ذلك الحاجة ملحة من جانب المعسكر الغربي ودول حلف بغداد لضم إيران لهذا الحلف، لأجل استكمال سلسلة الحزام الشمالي من باكستان وحتى تركيا، كخط دفاعي عن الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي، وهي السلسلة التي تقع في إطارها إيران، لذا بدا أن اكتمال هذه السلسلة لن يتم إلا بانضمام إيران إليها، وهو ما يعني أهمية انضمام إيران لحلف بغداد.

ثانيًا: أهمية انضمام إيران إلى حلف بغداد:

كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران تقوم على أساس عدم وقوعها فريسة للاتحاد السوفيتي مما يؤدى إلى انضمامها للمعسكر الشيوعي، والغرض من ذلك بقاؤها في حدود إمكانية ضمها للمعسكر الغربي أو على الأقل المحافظة على سلامتها، وبذلك تضمن استمرار حصر الاتحاد السوفيتي في نطاق نفوذه[٣٤]. وأما الاتحاد السوفيتي فإنه ظل يراقب بعين الارتياب الموقف الإيراني وظلت جريدة البرافدا Pravda السوفيتية تطلع بين الحين والحين بمقالات شديدة اللهجة تنطوي على اتهامات صريحة لإيران بالميل

نحو الولايات المتحدة الأمريكية[٣٥] كل هذا يعطي دلالة قوية على أهمية إيران سواء للمعسكر الغربي أو للمعسكر الشرقي، وهو ما يظهر أهمية انضمامها إلى حلف بغداد من عدمه لكليهما، حيث تتضافر مجموعة من العوامل لتظهر هذه الأهمية.

ويعد الموقع الجغرافي لإيران من أهم العوامل التي تظهر مدى أهمية انضمام إيران لحلف بغداد فإيران تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتتمتع بإطلالها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي، والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال، ولها حدود مشتركة مع جمهوريات آسيا الوسطى: أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان (الحدود السوفيتية الجنوبية)، ومع تركيا والعراق وباكستان وأفغانستان [٣٦]، وتعتبر حدودها مع جمهوريات آسيا الوسطى من أطول الحدود البرية، حيث يبلغ طولها ١٧٤٠ كيلو مترا مربعا [٣٧]. وإذا كانت الحدود البرية لإيران غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر منها موضوعية مثل ادعاءات إيران بتبعية جزر البحرين لها، فإن لحدودها البحرية أثراً إيجابياً في تعزيز موقعها الجغرافي على المستوى الاقتصادي والعسكري والسياسي، فالساحل الإيراني على بحر قزوين له أهمية اقتصادية تأتي من الاحتياطات النفطية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة، كما أن لإيران ١٨ ميناءً على ساحل الخليج العربي وهو ما يعطيها أهمية عسكرية واقتصادية بالمنطقة[٣٨] هذا فضلاً عن أن موقع إيران اكتسب أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز، وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه، وهو ما يعطيها الفرصة للسيطرة على المضيق الذي يتحكم في مدخل الخليج العربي ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية [٣٩].

على أية حال، نال موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة عند واضعي النظريات الإستراتيجية إذ أنه يرتبط بنظرية " النطاق الأرضي " التي وضعها "سبايك مان " Spayek Man والتي مفادها أن من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف يحكم أوراسيا ويتحكم بأقدار العالم، وتقع إيران ضمن النطاق الأرضي الذي حدد فى هذه النظرية، و فى نظرية " قلب الأرض " التي وضعها هالفورد ماكندر Halford Makender، تقع إيران ضمن منطقة الهلال الداخلي الذي حددته هذه النظرية، والتي تتلخص في أن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على القلب من العالم [٤٠]. وقد عبر الرئيس الأمريكي

أيزنهاور Eisenhower عن أهمية موقع إيران في كلمة له حينما أكد على: " أن أهم نقطة إستراتيجية واقتصادية هي هذا الجزء من الأرض الذي يقع بين بحر قزوين والخليج الفارسي "، وهي المنطقة التي تقع فيها إيران (٤١).

أمام هذه الحقيقة أصبح موقع إيران محل اهتمام القوى الكبرى، فهو يعد مهماً لدى الاتحاد السوفيتي لكون إيران إحدى الدول التي تجاور حدوده براً وتعزله عن المحيط الهندي والخليج العربي بحراً، لذلك اعتبرت إيران بالنسبة للسوفيت المكان الطبيعي لكسر الحصار الجغرافي له، وكذلك للانتشار والتوسع لمنع القوى البحرية المعادية من فرض سيطرتها عليه خاصة مع الأهمية التي يتمتع بها مضيق هرمز (٤٢). وأما الولايات المتحدة الأمريكية فإن أهمية موقع إيران جعل مجلس الأمن القومي حين اجتماعه في ١٣ يناير ١٩٥٥م يؤكد على أهمية أن تبقى إيران دولة مستقلة، وأن تمضي في شراكة أوثق مع الحكومات المناهضة للشيوعية، ذلك أن موقعها الاستراتيجي ومصادر البترول يجعلان إيران هدفاً للتوسع السوفيتي، ولذا فإن أهمية موقع إيران للعالم الحر يفرض على الولايات المتحدة وحلفائها تحمل مسئولية الحفاظ على استقلالها وتحويل موقعها المحايد إلى أمة مناهضة للشيوعية (٤٣)، وحين التقى المسئولون الأمريكيون مع المسئولين الإيرانيين في ١٤ ديسمبر ١٩٥٤م بواشنطن أكد الأمريكيون أن إيران واحدة من المفاتيح الحقيقية لدفاعات الشرق الأوسط، حيث أكد نائب وزير الدفاع الأمريكي أندرسون Anderson أن من مصلحة بلاده غلق الفجوة بين تركيا وباكستان (٤٤)، وتلك الفجوة بالطبع كانت إيران بموقعها بين الدولتين، خاصة أن شاه إيران أكد في المذكرة التي أعدها ليقدمها للرئيس الأمريكي روزفلت Roosevelt عند لقائهما بالبيت الأبيض في ١٣ ديسمبر ١٩٥٤م أن المشكلة التي تسيطر على تفكيره هي أن لإيران أكثر من ١٦٠٠ ميل من الحدود مع الاتحاد السوفيتي، وأنه على الرغم من العلاقات الودية معه، إلا أنه ليس لدى إيران سبب يجعلها تعتقد بأن الشيوعية الدولية قد تتخلى عن أهداف بعيدة المدى لتحويل إيران إلى ممر شيوعي إلى الخليج الفارسي والشرق الأوسط (٤٥).

لذلك أكد الرئيس الأمريكي للشاه أن بلاده على استعداد للمساعدة في تطوير قدرات القوات المسلحة الإيرانية، والتي من شأنها أن تساهم في الدفاع عن خط جبال زاجروس Zagros كمنطقة حدودية بين إيران والاتحاد السوفيتي، والذي يعتبر خط دفاع أول عن

الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي [٤٦]. ومن جانبها أكدت الدبلوماسية البريطانية أن التركيز على التعاون بين تركيا وإيران قد يكون أكثر فعالية من اتفاق يعقد بين تركيا والعراق، وخاصة في أمر الدفاع عن خط زاجروس، وبذلك تكون إيران بموقعها عضواً أساسياً في تشكيل الحزام الشمالي بمنطقة الشرق الأوسط مع تركيا والعراق وباكستان أو أفغانستان [٤٧].

من هنا يتضح أن لإيران موقعًا استراتيجياً مهماً عبر التاريخ وهذا ما أكدته النظريات الإستراتيجية من حيث وقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، وهو ما أدى إلى حالة الصراع التي دارت حولها بين القوى الكبرى لأجل السيطرة عليها، أو ضمها لمناطق نفوذها، فكان عمل الولايات المتحدة وبريطانيا على جعل إيران بموقعها المتميز دولة عازلة بين الاتحاد السوفيتي ومصالحهما بمنطقة الشرق الأوسط [٤٨]، حيث أصبحت الحاجة ماسة لضمها إلى أحلاف الشرق الأوسط لاستكمال سلسلة الخط الدفاعي الممتد من باكستان وحتى تركيا [٤٩].

ويأتي البترول الإيراني ليزيد من أهمية إيران، فقد تدفق البترول في إيران من أول بئر حفر في منطقة " مسجد سليمان " جنوب البلاد في عام ١٩٠٨م، ونظراً لكون الجنوب منطقة نفوذ بريطاني لذلك تم إنشاء شركة البترول البريطانية – الإيرانية [٥٠]، وهي الاتفاقية التي ألغاها الشاه في عام ١٩٣٢م، وبعد مفاوضات تم توقيع اتفاقية جديدة في ٢٩ أبريل ١٩٣٣م[٥١]. حيث كانت السنوات بين ١٩٣٣-١٩٣٩م فترة من التوسع والاستقرار في صناعة النفط الإيراني[٥٢]، ومن ثم بدت أهميته بوضوح عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهو ما جعله سبباً لدفع الحلفاء نحو توريط إيران في نشاطاتهم العسكرية أثناء الحرب، رغم إعلان إيران أنها تقف موقفاً محايداً من الحرب [٥٣]

وبذلك دخلت إيران في مجال تنافس القوى المتصارعة كنتيجة لأهمية بترولها، فألمانيا كانت تهدف إلى الوصول لإيران لأجل السيطرة على منابع البترول المتوفرة في عبادان والخليج العربي، لدواعي الحرب الطويلة مع الحلفاء [٥٤]. ومن ثم كان دخول القوات البريطانية والقوات الروسية إلى الأراضي الإيرانية في ٢٥ أغسطس ١٩٤١م نتيجة للتسلل الألماني إلى إيران، إذ كانت هناك ضرورة لتأمين البترول الإيراني لصالح الحلفاء [٥٥]. غير أن تضارب المصالح أدى إلى حدوث صراع بين دول الحلفاء على

البترول الإيراني، فعندما علمت موسكو أن هناك محاولات من ممثلي شركات النفط البريطانية والأمريكية لنيل امتيازات جديدة تشمل المنطقة الشمالية من إيران لاستغلال نفطها، شعرت الحكومة السوفيتية بالقلق، وأرسلت سيرجي كافردزي Sergei Kavaredisy نائب وزير الخارجية السوفيتي إلى طهران في سبتمبر عام ١٩٤٤م، بهدف الحصول على امتيازات لاستغلال بترول المنطقة الشمالية من إيران، ولكن الحكومة الإيرانية وبتحريض من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في ١٦ أكتوبر ١٩٤٤م رفضها البت في أي امتياز نفطي جديد حتى نهاية الحرب وجلاء الجيوش المحتلة عن أراضيها [٥٦]. لذلك أقدمت موسكو مع انتهاء الحرب إلى الإعلان في يوم ٢٤ مارس ١٩٤٦م عن انسحاب القوات السوفيتية من جميع الأراضي الإيرانية، واتفق الجانب السوفيتي مع الجانب الإيراني على عقد اتفاقية لإنشاء شركة النفط الإيرانية – السوفيتية، على أن يتم التصديق عليها من المجلس النيابي الإيراني. غير أن المجلس رفضها بالإجماع في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٧ [٥٧]، وهو ما سبب توترًا في العلاقات بين إيران والاتحاد السوفيتي [٥٨].

ومن جانب آخر، لم يكن البترول الإيراني بأقل أهمية للمعسكر الغربي، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تخشى من وقوع البترول الإيراني تحت النفوذ السوفيتي، فقد أكد الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Truman بأنه إذا سيطر الروس على البترول الإيراني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن ميزان المواد الخام في العالم سيتعرض لأضرار جسيمة، وسيكون خسارة كبيرة لاقتصاد العالم الغربي [٥٩]. وعندما أقدمت الحكومة الإيرانية بقيادة الدكتور مصدق على تأميم البترول الإيراني في أول مايو عام ١٩٥١م وأقامت شركة النفط الوطنية الإيرانية لإدارة البترول الإيراني[٦٠]، فإن بريطانيا صاحبة الحق في استغلال البترول الإيراني بمقتضى اتفاقية عام ١٩٣٣م اعتبرت قبولها لتأميم البترول الإيراني ليس فقط خسارة اقتصادية، ولكن ضربة قوية موجهة لموقفها كقوة عالمية[٦١]، لذلك سعت بريطانيا لإسقاط حكومة الدكتور مصدق، حيث تكاتفت الاستخبارات البريطانية والأمريكية وبمساعدة القوى المحافظة في إيران للانقلاب ضد حكومة مصدق في أواخر عام ١٩٥٣م من أجل استعادة السيطرة على البترول الإيراني، وبالفعل نجح الانقلاب وتم تعيين الجنرال فضل الله زاهدي رئيساً للحكومة، وكلف بوقف

عملية تأميم البترول الإيراني واتباع سياسة بترولية جديدة لإيران[٦٢] والتي تدخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لكي تضمن مصالحها، حيث تم تسوية الأمر بعقد اتفاقية عرفت باسم "الكونسورتيوم"[*]، والتي بمقتضاها أصبحت بريطانيا ضمن مجموعة من الدول المحتكرة للبترول الإيراني [٦٣]. وقد كانت التسوية مكسباً كبيراً بالنسبة للولايات المتحدة، والتي فازت بنصيب الأسد من البترول الإيراني، وهو ما منحها القدرة على التأثير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى إيران [٦٤]. أمام هذا التنافس الشديد على البترول الإيراني يمكن القول: إن أهميته الإستراتيجية أعطت إيران أهمية خاصة لدى قوى الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط من حيث ضمها لترتيبات الدفاع عن المنطقة أو منعها من الارتباط بهذه الترتيبات.

وأخيراً، فإن خصوصية العلاقات الإيرانية – السوفيتية أعطت أيضاً أهمية لأمر انضمام إيران لحلف بغداد، إذ قامت هذه العلاقات على أساس معاهدتي عامي ١٩٢١م، ١٩٢٧م، حيث تنازلت روسيا بمقتضى معاهدة عام ١٩٢١م عن جميع امتيازاتها في إيران، بشرط ألا تتنازل إيران عنها لأي دولة أخرى، كما احتفظت المعاهدة لروسيا بحق دخول الأراضي الإيرانية بمقتضى المادة السادسة [*] من هذه المعاهدة إذا احتلتها قوات أي دولة معادية لروسيا [٦٥]، وأما معاهدة عام ١٩٢٧م، فإن مادتها الثالثة تقر بتعهد الطرفين على عدم المشاركة فعلياً في أية أحلاف سياسية أو اتفاقيات موجهة ضد سلامة أحد الطرفين المتعاقدين في البر أو البحر، ولا ضد سلامة أراضيه أو استقلاله وسيادته[٦٦].

وقد طبق السوفيت فعلياً معاهدة عام ١٩٢١م أثناء الحرب العالمية الثانية، حينما تفاقم النشاط الألماني في إيران، حيث كانت موسكو تخشى من فتح جبهة جديدة ضدها من الجنوب، كما كانت تخشى من أن تصل أيدي العملاء الألمان عن طريق إيران إلى آبار النفط السوفيتية، وشاركتها بريطانيا – التي كان لها مصالح في جنوب إيران – القلق من الوجود الألماني، لذلك تقدم سفيراً الدولتين في موسكو بمذكرة مشتركة في ١٩ يوليه ١٩٤١م لفتا فيها نظر الحكومة الإيرانية إلى مخاطر وجود عدد كبير من الألمان في إيران وطالبا بترحيلهم، ولكن حكومة إيران رفضت الطلب [٦٧]. وفي ٢٥ أغسطس ١٩٤١م وجهت الحكومتان السوفيتية والبريطانية إنذاراً إلى الحكومة الإيرانية أبلغتاها فيه عدم قبولهما موقفها من الألمان [٦٨]، ومن ثم قامت قوات البلدين بغزو إيران في نهاية

أغسطس ١٩٤١م، حيث قسمت إلى منطقة نفوذ روسي في الشمال ومنطقة نفوذ بريطاني في الجنوب مع شريط مركزي في المنتصف تحت سلطة حكومة طهران (٦٩)، وأعلنت موسكو ولندن أن احتلالهما لإيران مؤقتً، وعقدتا معاهدة ثلاثية مع إيران في ٢٩ يناير ١٩٤٢م، وفيها تعهد سوفيتي بريطاني باحترام أراضي إيران وسيادتها واستقلالها، وكذلك الدفاع عنها ضد أي اعتداء ألماني، وتعهدها بالانسحاب من الأراضي الإيرانية في مدة أقصاها ستة أشهر بعد انتهاء الحرب (٧٠)

ورغم ذلك، حاول السوفيت أثناء الحرب تحقيق مصالحهم فى إيران أثناء وجودهم بها، فقد شجعت الحكومة السوفيتية العناصر المؤيدة لها كحزب " توده " الشيوعي وبعض الصحف الموالية لمبادئها، وكذلك استمالت بعض السياسيين إلى جانبها (٧١)، ومن جانب آخر، قاومت الحكومة السوفيتية كل تقارب بين إيران والولايات المتحدة (٧٢)، وعند تيقن السوفيت عقب الحرب من خروجهم من إيران، حاولوا في أواخر عام ١٩٤٥م إقامة منطقة موالية لهم في الشمال الإيراني، لذلك شجعوا حزب " توده " لأجل القيام بثورة مسلحة في إقليم أذربيجان بشمال إيران بقصد الحصول على حكم ذاتي، حيث تمت مهاجمة دور الحكومة والاستيلاء عليها من قبل أفراد الحزب، فى الوقت الذي منعت فيه القوات الروسية قوات الشرطة الإيرانية من التدخل لإخماد هذه الثورة، مما أدى إلى اعتراض الحكومة الإيرانية لدى موسكو على ذلك، وجرت مفاوضات إيرانية- سوفيتية منح بمقتضاها السوفيت امتيازات في إيران، والتي كان منها قيام شركة سوفيتية – إيرانية مشتركة لاستغلال بترول شمال إيران (٧٣).

وعقب نهاية الحرب طالبت إيران بتنفيذ اتفاقية عام ١٩٤٢م، والتي نصت على جلاء السوفيت والبريطانيين عن أراضيها عقب الحرب في موعد أقصاه ستة أشهر، وقد كان الطلب الإيراني متوافقاً مع رغبة بريطانيا في سحب قواتها من إيران، والتي بدأت فعلاً في تنفيذ الانسحاب في عام ١٩٤٥م، بينما رفض السوفيت الانسحاب (٧٤)، مما دفع كلا من بريطانيا والولايات المتحدة إلى تقديم مذكرتي احتجاج إلى الحكومة السوفيتية، مطالبين إياها بالانسحاب الفوري من إيران (٧٥)، لذلك دارت محادثات بين الحكومتين السوفيتية والإيرانية وتم الاتفاق على جلاء القوات الروسية في موعد غايته ٢٤ مارس

١٩٤٦م، وتأسيس شركة بترول سوفيتية – إيرانية، والاتفاق حول الوضع في أذربيجان وبالفعل تم الانسحاب السوفيتي في عام ١٩٤٦م[٧٦].

ومع رفض المجلس النيابي الإيراني في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٧م لاتفاقية البترول مع الاتحاد السوفيتي حدث توتر في العلاقات بين البلدين، وقام السوفيت بدعاية مضادة لإيران موجهين لها الاتهام بعدم وفائها بتعهداتها الدولية [٧٧]، وقد استمرت حالة توتر العلاقات بينهما حتى وصلت إلى مرحلة الخطورة فى عام ١٩٤٩م، وذلك على أثر حادث اعتداء وقع على الشاه من أحد أتباع حزب " توده " الشيوعي، حيث أصدرت الحكومة الإيرانية قانوناً بحل هذا الحزب، مما دفع ببعض القوات السوفيتية إلى اختراق الحدود الإيرانية، كما غادر السفير السوفيتي طهران، وتم غلق القنصليات السوفيتية بإيران، وطلب من إيران غلق قنصليتها في مدينة " باكو " السوفيتية [٧٨]. ومع نهاية عهد ستالين في عام ١٩٥٣م بدأت العلاقات تتحسن، فتم عقد اتفاق تجاري بين البلدين بطهران في ١٩ ديسمبر ١٩٥٣م، كما تم عقد اجتماع بين وزير الخارجية السوفيتي والجنرال زاهدي رئيس الحكومة الإيرانية في مطلع مارس ١٩٥٤م، والذي فسر على أنه يشير إلى بداية جديدة في العلاقات، وتلاه في يونيه ١٩٥٤م عقد اتفاق تجاري بينهما، وكذلك مباحثات بين البلدين حول تعديل الحدود، ومسألة الذهب الإيراني المحفوظ لدى الاتحاد السوفيتي، وكذلك استثمار بترول الشمال الإيراني بواسطة شركة إيرانية – سوفيتية [٧٩].

وفي ٣ نوفمبر ١٩٥٤م التقى وزير الدفاع السوفيتي بولجانين Bulganin مع الملحق العسكري الإيراني فى موسكو، حيث ذكر بولجانين أن ستالين Stalin كان قد أفسد علاقات الاتحاد السوفيتي الجيدة مع إيران، وأكد على أنه كان ضد هذه السياسة، وأنهم كسلطة يعودون إلى سياسة لينين Lenin، والتي تدعو إلى الصداقة مع إيران، وطلب وزير الدفاع من الملحق العسكري الإيراني أن يقدم وجهة النظر هذه إلى حكومته على أنها وجهة نظر الحكومة السوفيتية الرسمية، وأن الحكومة السوفيتية سترحب بالبعثات العسكرية الإيرانية في أي وقت، وقد علقت الاستخبارات الأمريكية على ذلك بقولها: إن موسكو تبذل جهودها لمنع إيران من الوقوف مع الغرب " [٨٠].

ومن جانب آخر، تم التوقيع بين الحكومتين السوفيتية والإيرانية في ٢ ديسمبر ١٩٥٤م على معاهدة لتسوية النزاعات الحدودية والمالية، حيث حددت المعاهدة الحدود

بين البلدين مع التوصية بتوفير فرصة لترسيم المناطق المتنازع عليها من قبل لجنة مشتركة، وأن يتم تسليم الذهب الذي تطالب به إيران: ومبلغ ٨٧ مليون دولار من القروض المستحقة تدفع لإيران من الاتحاد السوفيتي، في حين لم يطالب السوفيت إيران بأي التزامات سياسية مقابل هذه الاتفاقية، رغم التوجه المتزايد لإيران نحو الغرب، وقد اعتبر الإيرانيون أن عقد السوفيت لهذه التسوية معهم يعد دليلاً على نواياهم السليمة، وسياستهم المعلنة والمتمثلة في فكرة التعايش السلمي، بينما كانت موسكو تأمل من الاتفاقية أن تكون مبادرة من شأنها أن تفيد فى منع إيران من المزيد من التوجه ناحية الغرب (٨١). وفي نفس الوقت ظهرت مع نهاية عام ١٩٥٤م مقالات في الصحف السوفيتية تهاجم نشاط الولايات المتحدة الأمريكية في إيران، غير أنها لم تلق باللوم على الحكومة الإيرانية، بل وصفتها بأنها ضحية للمكائد الغربية (٨٢).

وبهذا يمكن القول بأن علاقات خاصة كانت قد جمعت بين الاتحاد السوفيتي وإيران، والتي بنيت على أساس علاقة الجوار بين البلدين، وكذلك بموجب اتفاقيات عقدت بينهما أبرزها اتفاقيتى عامي ١٩٢١م، ١٩٢٧م، حيث كانت اتفاقية عام ١٩٢١م تعطى الحق للاتحاد السوفيتي فى اجتياز الحدود الإيرانية بجيوشه إذا ما تدخلت دولاً أجنبية فى الشؤون الإيرانية، أو انضمت إيران لأحلاف معادية للسوفيت فى المنطقة، على اعتبار أن هذا يمثل خطورة على الاتحاد السوفيتي، كل هذا فى ظل إيمان الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بأن حصر الاتحاد السوفيتي في منطقة حدوده من خلال إقامة تكتل دفاعي بالشرق الأوسط لا يمكن أن يكتمل إلا بانضمام إيران إليه لهذا أصبح انضمام إيران لحلف بغداد في ظل هذه الظروف بمثابة كسر من جانب الغرب لخصوصية العلاقات التي جمعت بين الاتحاد السوفيتي وإيران، وهو ما أعطى أهمية خاصة لأمر انضمام إيران لحلف بغداد.

على أية حال، فإن أهمية موقع إيران، وأهمية البترول الإيراني، وكذلك خصوصية العلاقات التي جمعت بين إيران والاتحاد السوفيتي، كلها كانت قد تجمعت لتعطي إيران أهمية كبيرة تجاه أمر انضمامها لحلف بغداد، فكان السعي لضمها إلى الحلف.

ثالثًا: تطورات انضمام إيران لحلف بغداد.

عند انعقاد المحادثات بين تركيا وباكستان حول تكوين حلف بين البلدين، كان رد الفعل الإيراني تجاهها إيجابياً، حيث أكد وزير الخارجية الإيراني على إمكانية انضمام دول أخرى إلى هذه الاتفاقية [٨٣]، ومع عدم طلب انضمام إيران للاتفاق التركي – الباكستاني، تحدث الشاه حين لقائه مع السفير الأمريكي بإيران فى الثامن من مارس ١٩٥٤م عن قلقه لأنه لم يتم طلب بلاده للانضمام لهذا الاتفاق، وذكر الشاه للسفير بأنه من دون المشاركة الإيرانية فإن هذه الاتفاقية تكون عديمة الفائدة[٨٤] ويبدو أن طرفي الحلف أدركا هذه الحقيقة، لذلك أكد رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس حين لقائه مع السفير الأمريكي في ١٤ يونيه عام ١٩٥٤م على أنه اتفق ورئيس الوزراء الباكستاني "محمد علي" على ضرورة ممارسة الضغوط على إيران لأجل انضمامها للحلف، وكذلك تشجيعها من خلال العمل على حل مشكلة النفط الإيراني وإظهار الأثر الإيجابي لذلك على تطوير القوات العسكرية الإيرانية، وأيضاً تقديم الدعم الكامل لحكومة الجنرال زاهدي[٨٥].

ويبدو أن هذا المطلب كان يتماشى مع اتجاه السياسة الإيرانية في هذا الوقت، فعلى الرغم من التصريحات الإيرانية الرسمية بأن إيران تلتزم الحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي، فإن الحديث كان يتجدد في مناسبات عديدة حول احتمال انضمام إيران إلى الحلف التركي – الباكستاني[٨٦]، حيث كانت إيران تسعى حينئذ إلى لعب دور في أمر الدفاع عن الشرق الأوسط، فقد أخبر الشاه في يوليه ١٩٥٤م السفير الأمريكي بطهران عن رغبته في زيارة واشنطن، وإجراء مناقشة غير رسمية مع المسئولين المختصين في الولايات المتحدة حول وجهات نظرهم فيما يتعلق بالدور الإيراني في مستقبل الدفاع عن الشرق الأوسط، وقد أبدت الحكومة الأمريكية موافقتها على الزيارة والمناقشة غير الرسمية عن مستقبل إيران في الدفاع عن الشرق الأوسط[٨٧].

أمام ذلك، كان الجانب السوفيتي ينظر بعين القلق إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وظلت الصحف السوفيتية تنشر بين الحين والحين مقالات تنطوي على اتهامات لإيران بميلها نحو الدوران في فلك الولايات المتحدة، واستعدادها للانضمام إلى الحلف التركي –الباكستاني [٨٨]، وهو الأمر الذي دفع موسكو إلى تقديم

مذكرة احتجاج للحكومة الإيرانية في يوم ٨ يوليه ١٩٥٤م حول التقارب الإيراني مع تركيا وباكستان (٨٩)، وفي المقابل كان الجانب الأمريكي يرى أن أحوال إيران الداخلية بالإضافة إلى التهديدات السوفيتية لها تجعل إيران في وضع لا تستطيع معه البت في موضوع انضمامها إلى الحلف التركي – الباكستاني، رغم أن الولايات المتحدة كانت ترغب في ضم إيران إليه، ولكنها كانت ترى أن الوقت غير مناسب للعمل على تحقيق ذلك، وأن واجبها هو بث الثقة في نفوس الإيرانيين بتحسين أحوالهم الداخلية من خلال تسوية مشكلة النفط الإيراني (٩٠)، هذا فضلاً عن مساعدة إيران عسكرياً، وبالتالي تشجيعها على الانضمام للترتيبات الدفاعية الإقليمية، خاصة أن هيئة الأركان الأمريكية كانت تعتبر أن زيادة القدرات العسكرية الإيرانية يتسق مع الأهداف العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكي يوصي في خطاب لوزير الدفاع بضرورة توسيع برنامج المساعدات العسكرية لإيران (٩١).

والحقيقة أن هذا كان يتفق مع وجهة النظر الإيرانية، ففي مذكرة أعدت ليقدمها الشاه إلى الرئيس روزفلت حين لقائهما في واشنطن في ١٣ ديسمبر ١٩٥٤م، تم التأكيد على أن أي ترتيبات أمنية إقليمية قد لا يبدو من المناسب أن تكون إيران طرفاً فيها حتى تكون في موقف حقيقي للمساهمة في الدفاع المشترك عن المنطقة، حيث لا توجد دولة تحترم نفسها يمكن أن تتوقع أن يقاتل جيرانها عنها ما لم تكن هي مستعدة وقادرة على القتال من أجل نفسها، وأكد الشاه في المذكرة على أن أمن المنطقة عسكريًا واستراتيجياً يتطلب أن يكون هناك توازن محسوب بعناية من القوة العسكرية بين تركيا وإيران وباكستان، وهذا التوازن غير موجود، فعلى حين تمتلك تركيا قدرات عسكرية كبيرة، فإن إيران تعد عزلاء تقريباً (٩٢).

من هذا المنطلق، أكد الشاه حين لقائه مع الرئيس روزفلت بواشنطن في ١٣ ديسمبر ١٩٥٤م على أن إيران غير مهيأة في حالتها القائمة للمشاركة فى أي ترتيبات دفاعية بالشرق الأوسط، لأنها في موقف تفاوض ضعيف حتى يتم زيادة قوتها العسكرية، ولذا فمن غير المستحسن من جانب إيران التفكير في الانضمام لهذا الحلف هذا مع تأكيده على عدم جدوى الحلف بدون المشاركة الإيرانية، حيث يفصل بين أعضائه مساحة ٢٠٠٠ ميل، وبالتالي يمكن من وجهة نظره أن يصبح الحلف فعالاً مع المشاركة

الإيرانية والعراقية [٩٣]. وقد وافق الرئيس روزفلت على وجهة نظر الشاه وأكد له على استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير القوات المسلحة الإيرانية وقدراتها الدفاعية، والتي من شأنها أن تقدم مساهمة مفيدة للدفاع عن خط زاجروس كما رحب الرئيس رزفلت بانضمام إيران إلى اتفاقية دفاع إقليمي تضم تركيا وباكستان والعراق [٩٤].

على أية حال، كانت الإدارة الأمريكية قد اتفقت على ضرورة انضمام إيران إلى اتفاقية دفاع إقليمي في الشرق الأوسط، فقد أوصى مساعد وزير الخارجية لمنطقة الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مذكرة لوزير الخارجية بتاريخ ٧ يناير ١٩٥٥م بضرورة تشجيع إيران على الدخول في تعاون عسكري مع جيرانها والمشاركة في أية ترتيبات إقليمية للدفاع بمنطقة الشرق الأوسط [٩٥]، وفي نفس اليوم أرسلت هيئة الأركان مذكرة إلى وزير الدفاع الأمريكي أكدت فيها على الاتفاق العام مع أهداف ومسارات السياسة المقترحة لتوجيه إيران لتكون أكثر إيجابية تجاه الغرب ومناهضة الشيوعية في آسيا [٩٦]، كما أكد مدير فريق تخطيط السياسات بالخارجية الأمريكية في مذكرة لوزير الخارجية بتاريخ ١١ يناير ١٩٥٥م على ضرورة تشجيع وتمكين إيران كي تلعب دوراً فعالاً وبشكل وثيق مع العالم الحر، والمساعدة في تعزيز واستكمال الحزام الشمالي [٩٧]، وفي ١٣ يناير ١٩٥٥م أقر مجلس الأمن القومي الأمريكي ضرورة أن تصبح القوات المسلحة الإيرانية قادرة على تحقيق قدرات دفاعية يكون من شأنها أن تسهم إسهاماً جيداً في الدفاع عن الشرق الأوسط، والمشاركة في الترتيبات الدفاعية بالمنطقة [٩٨].

ومن جانب آخر، لم يكن مطلب ضم إيران للترتيبات الدفاعية بالمنطقة مطلباً أمريكياً فقط، وإنما كان مطلباً لدول الحلف أيضاً، ففي لقاء جمع بين نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي والسفير البريطاني فى بغداد أكد نورى السعيد على أنه يود مشاركة إيران في الحلف العراقي – التركي الذي كان يعد له في ذلك الوقت، معتبراً أن مشاركتها أساسية [٩٩]، كما أن الأتراك كانوا يرغبون في انضمام إيران في أقرب وقت ممكن للحلف المذكور، وأنها في نهاية المطاف سوف تصبح عضواً فيه [١٠٠]. ولعل ما شجع على ذلك هو تأكيد الشاه للرئيس روزفلت بتخلي إيران عن سياسة الحياد التي كانت تنتهجها واتخاذ الحكومة الإيرانية قرارها بالتكاتف مع دول العالم الحر [١٠١]، وهو الأمر الذي دفع مجلس الأمن القومي الأمريكي حين انعقاده في ١٣ يناير ١٩٥٥م إلى التأكيد

على ضرورة أن تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الفرصة لدفع إيران نحو تحقيق تعاون وثيق مع جيرانها للعمل على مكافحة الشيوعية في آسيا (١٠٢).

ورغم أن القيادة الأمريكية لم تمنح ردوداً قاطعة للشاه حول سؤاله عن دور إيران في الدفاع عن الشرق الأوسط فإنها شجعته على بدء محادثات مع المسئولين العراقيين عقب عودته لإيران، خاصة أن معلومات الحكومة الأمريكية كانت تؤكد على أن الأتراك والباكستانيين كانوا يرغبون أيضاً في التقرب للشاه بعد عودته، مع اقتراح إجراء محادثات عسكرية رباعية لرؤساء أركان الجيوش الإيرانية والعراقية والتركية والباكستانية أو زيارات للمسئولين السياسيين إلى إيران للمضي قدمًا في اقتراح انضمام إيران إلى ترتيبات الدفاع الإقليمية مع تركيا والعراق وباكستان. ومع ذلك فإن الدبلوماسية الأمريكية كانت تضع في اعتبارها أن الشعب الإيراني أو فريقا منه قد يكون لديهم مخاوف من الارتباط بجانب من القوى الكبرى، وأن تمسك الإيرانيين بمشاركة بلادهم في ترتيبات الدفاع الإقليمية ربما لن تكون دائمة إلا إذا كان الإيرانيون أنفسهم مقتنعين أنه لصالحهم وليس بدافع المصالح الأجنبية، هذا مع الوضع في الاعتبار أن السوفيت سيكون لهم رد فعل قوى تجاه انضمام إيران لترتيبات الدفاع الإقليمي، حيث سيمارس السوفيت ضغوطاً كي تبقى إيران محايدة، وذلك باللجوء لمعاهدة عام ١٩٢١م (١٠٣).

ومع ذلك، فإن السفارة الأمريكية بطهران أكدت على أن الرأي العام في داخل إيران هو في صالح ارتباطها مع العالم الحر في معارضة المد الشيوعي، وهو ما يحقق الفائدة للولايات المتحدة والغرب، وبالتالي إمكانية التزام إيران بالاتفاق الأمني مع تركيا وباكستان والعراق، كما أكدت السفارة على أن دفع إيران نحو القرارات الجريئة المؤيدة للغرب يتطلب أن تكون الثقة والتضامن متبادلين بين الحكومة والشاه، هذا مع التأكيد على أن النسيج غير المتوفر في الحكومة يعتمد على قوة الشاه، والذي يمارس دورًا حاسمًا في قرارات السياسة الخارجية، هذا في الوقت الذي يعتمد فيه الشاه وأنصاره على دعم الولايات المتحدة، مع الوضع في الاعتبار أن هذا الدعم يتجاوز أمر الدفاع إلى التعاون الاقتصادي والتقني، وهو ما يؤثر تأثيراً مهماً على القاعدة الشعبية (١٠٤). ومع إتمام توقيع الحلف التركي – العراقي في ٢٤ فبراير ١٩٥٥م، بدأ السعي من جانب الدولتين نحو ضم إيران إليه، فعندما اقترح الشاه التعجيل بالمحادثات العسكرية المشتركة لرؤساء الأركان مع تركيا

والعراق وباكستان للمضي قدماً في مجال التخطيط العسكري للمنطقة، أعربت تركيا عن اعتقادها بأن إيران يجب أولاً أن تلزم نفسها سياسياً من خلال الانضمام إلى الحلف التركي – العراقي قبل البدء في التخطيط العسكري المشترك، غير أن الشاه أكد على أن الالتـــزام بالانضمام لهذا الحـــلف من المستحيل في ظل الظـــروف التي تمر بها البلاد(١٠٥).

والحقيقة أن إيران فى هذا الوقت كانت تمر بأزمة وزارية، حيث كان الخلاف على أشده بين رئيس الوزراء الجنرال زاهدي ومدير خطة السبع سنوات للتنمية في الحكومة السيد "ابتهاجي"، فلم يكن هناك قبول من جانب رئيس الوزراء للسيد " ابتهاجي "، فضلاً عن تقريبه مجموعة من الوزراء لم يكونوا مهتمين ببرنامج الشاه في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية بعيدة المدى التي أعلن عنها الشاه حين زيارته للولايات المتحدة، وهي الجوانب التي يعتقد الشاه أن الإيرانيين يعولون عليها كثيراً، وكان الشاه قد وصل إلى استنتاج مؤداه أن زاهدي ومعظم حكومته غير قادرين بما فيه الكفاية في هذا المجال أو متحمسين لهذه الخطة، وبما يحقق البداية السريعة التي طالب بها الشاه، هذا فضلاً عن إلقاء الشاه بالمسئولية الحقيقية عن الفساد على حكومة زاهدي (١٠٦).

وقد حدثت الأزمة حينما أبلغ زاهدي الشاه بأن عليه أن يختار بينه وبين ابتهاجي، فأجابه الشاه بأنه يثق في ابتهاجي ولا يمكن أن يطلب منه الانسحاب من موقعه، وطالب الشاه رئيس الحكومة إعادة النظر في مطلبه وإقامة علاقة عمل جيدة مع ابتهاجي، غير أن زاهدي صمم على مطلبه (١٠٧)، لذلك قام الشاه بتعيين حسين علاء وزير الخارجية رئيساً للحكومة في ٧ أبريل ١٩٥٥م (١٠٨)، ولم تحدث ردة فعل شعبية حين إقصاء حكومة زاهدي، بينما علقت الصحف مشيدة بالرجل بعبارات عامة وتحدثت عن إنجازاته الماضية، وإن كانت قد تحدثت عن أن الحكومة الجديدة قد تكون الأفضل للمهام القادمة، وأما في البرلمان فلم يكن هناك حماس كبير لحكومة حسين علاء، كما أن بعض النواب كانوا لا يزالون موالين لزاهدي هذا فضلاً عن حالة الاستياء بين النواب من طريقة التغيير والتي جرت خلال عطلة البرلمان، وبالتالي من دون أخذ فرصة للتعبير عن رأي البرلمان، ومع ذلك لم يكن رئيس البرلمان يتوقع أي مشاكل خلال التصويت على الثقة بالحكومة في ١٠ ابريل ١٩٥٥م(١٠٩).

على أية حال، لم يكن متوقعاً عقب حصول الحكومة على الأغلبية من مجلس النواب ومباشرة عملها إحداث تغيير كبير في توجه السياسة الخارجية لإيران، فقد أبلغ حسين علاء رئيس الوزراء الجديد السفير الأمريكي بطهران بأنه يعتزم التأكيد على هذه النقطة عندما يقف أمام المجلس النيابي، كما أكد على أن الحكومة الجديدة قد تكون ميالة إلى التمهل في الارتباط مع الدول المجاورة في المسائل الدفاعية، وأن سرعة التطورات في هذا الصدد من عدمه تعتمد على الشاه (١١٠). والحقيقة أن هذا الأمر كان صحيحاً، فلم يكن تغيير الوزارة ليدفع بإيران إلى الانضمام لحلف بغداد أو عدم انضمامها، حيث كان الشاه هو المحرك الرئيسي لهذه القضية، والذي صرح عقب تشكيل الوزارة مباشرة بأن إيران قررت بصورة واضحة الوقوف إلى جانب أصدقائها في الترتيبات الأمنية الإقليمية بالشرق الأوسط (١١١). ومع ذلك، ربط الشاه موقف بلاده بالمساعدات الأمريكية لإيران، وكذلك بضرورة إجراء محادثات رؤساء الأركان الرباعية التي اقترحها من قبل، وهو الأمر الذي جعله ينتقد من كان يطالب إيران بضرورة تحديد موقفها السياسي من حلف بغداد قبل إجراء هذه المحادثات، حيث أكد الشاه على أن هذا الموقف لا يمكن اتخاذه قبل التعرف على مفاهيم الدول المجاورة بشأن التعاون العسكري المشترك، كما أكد الشاه على أنه لا يمكن لإيران أن تنضم للترتيبات الدفاعية إذا كانت ضعيفة، والحل الحقيقي لذلك هو المساعدات الأمريكية وخاصة العسكرية (١١٢). وقد تأكد موقف الشاه لدى أطراف حلف بغداد، ففي اتصال تليفوني بين نوري السعيد والسير كيرك باترككيرك باترك Kirk Patrick أكد السعيد على ثقته فى انضمام باكستان قريباً جداً لحلف بغداد، وأما إيران فإن الشاه ورغم حرصه على القيام بشيء ما تجاه الحلف إلا أنه يريد أولاً مناقشة المسائل العسكرية قبل الانضمام للحلف، وقد بدا من خلال الاتصال الموافقة على مطلب الشاه بعقد هذه المحادثات، حتى أن كيرك اقترح على السعيد أن تكون بغداد مقرًا لهذه المحادثات (١١٣).

ومن جانبها، تفهمت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف الإيراني، ففي لقائه مع الشاه في أوائل أبريل ١٩٥٥م أكد السفير الأمريكي بطهران على أن إيران يجب أن تقرر دون ضغوط أمر انضمامها للاتفاقية الإقليمية، وأكد على ترحيب بلاده باجتماع القادة العسكريين الذي دعت له إيران إذا رأى المشاركون فيه بالمنطقة أنه سيكون مفيداً، كما أكد أيضاً على أن المسئولين الأمريكيين الذين ناقش معهم أمر المساعدات العسكرية

الإضافية لإيران سوف يبذلون قصارى جهدهم في ذلك رغم الصعوبات الحقيقية التي كانت موجودة للحصول على الاعتمادات في الكونجرس لأغراض عسكرية، وقد أوصى السفير في رسالته إلى واشنطن بضرورة وضع برنامج عسكري موسع لإيران قبل نهاية عام ١٩٥٥م على أن يدرج في الميزانية المالية لعام ١٩٥٦م[١١٤]. ورغم ذلك، كانت وزارة الدفاع الأمريكية لا تفضل أي زيادة في المساعدات العسكرية المقررة لإيران قبل تقييم دورها في الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، وقدرتها على استخدام العتاد المقدم لها[١١٥]، وهو ما انتقدته السفارة الأمريكية في طهران، لأنه من وجهة نظرها يثبط همة الشاه وحكومته ويقضي على إمكانية انضمام إيران إلى معاهدة الدفاع عن المنطقة ويؤدي بإيران إلى الارتداد لسياسة الحياد مع إحداث ضعف في عزمها على الوقوف ضد الضغط السوفيتي [١١٦]

والحقيقة أن السوفيت كانوا يومها يحاولون منع دول المنطقة من الانضمام إلى حلف بغداد وبخاصة إيران، لذلك أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية في ١٦ أبريل ١٩٥٥م بياناً رسميًا جاء فيه أن الحالة العامة في الشرق الأوسط قد ازدادت خطورة في الأشهر الأخيرة، وأن هناك تهديدًا لأمن واستقلال شعوب هذه المنطقة، وهذا التهديد لا يأتي من جانب الاتحاد السوفيتي ولكن من جانب الدول الغربية التي تحاول تحت ستار إنشاء منظمات عسكرية عدوانية بحجة الدفاع عن المنطقة أن تبقي على هذه المنطقة كقاعدة عسكرية إستراتيجية لخدمة مطامعها، وهدد الاتحاد السوفيتي بعرض المسألة على الأمم المتحدة إذا استمرت سياسة الضغط والتهديد على دول الشرق الأوسط، وتعهد بالدفاع عن دول هذه المنطقة التي تتعرض لضغوط من جانب الدول الإمبريالية لإجبارها على الانضمام إلى التحالفات العدوانية الغربية [١١٧].

ومن جانب آخر، حاول الاتحاد السوفيتي تشجيع سياسة الحياد لدى الدول المحايدة على طول الحدود السوفيتية، لذلك صدق مجلس السوفيت الأعلى في ٢٥ ابريل ١٩٥٥م على الاتفاق السوفيتي الإيراني المعقود في ٢ ديسمبر ١٩٥٤م بشأن المسائل الحدودية والمالية، حيث وافق السوفيت على دفع ٢١ مليون دولار لإيران كتسوية للمطالبات الإيرانية بالذهب الإيراني الذي استولى عليه السوفيت من قبل، وكذلك شمل الاتفاق تعديلات حدودية حيث تم إرجاع بعض الأراضي إلى إيران [١١٨] وهذا التصديق يكشف

تخوف السوفيت من ميل إيران للانضمام إلى التكتل الدفاعي الذي يرعاه الغرب، وقد جاء في افتتاحية جريدة البرافدا السوفيتية عقب التصديق على المعاهدة أن سياسة الحياد في إيران سوف تحصل على الدعم الكامل من الاتحاد السوفيتي، والذي اعتاد على مساعدة الجارة الصديقة، وكان تعليق الاستخبارات الأمريكية على ذلك بالتأكيد على أن التودد السوفيتي لإيران لن يضعف من ميل الشاه للغرب ورغبته في ربط بلاده بالترتيبات الدفاعية الغربية لمنطقة الشرق الأوسط، كما أن التوجه المحايد في إيران والذي سيجد التشجيع من جانب السوفيت لن يستطيع التأثير على سياسة الحكومة الإيرانية (١١٩).

وبالفعل لم تثن سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه إيران الحكومة الإيرانية عن متابعة خططها تجاه حلف بغداد، فقد صدر تصريح من رئاسة الحكومة الإيرانية حول موافقة باكستان والعراق وتركيا على الاجتماع مع إيران لإجراء محادثات رؤساء الأركان الرباعية، والتي اقترح عقدها فى " الحبانية " بالعراق، وإن لم يتم الاتفاق على ميعاد الاجتماع (١٢٠)، ثم إن الشاه واصل تكرار أنه ينوي انضمام إيران لحلف بغداد، وأنه أخذ المبادرة بترتيب هذه المحادثات، كما أنه أثر على عناصر سياسية مهمة بإيران للاتجاه نحو قبول فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط، ومع ذلك ظل يؤكد على أنه قبل انضمام إيران للحلف يجب أن يكون هناك ضمانات بأن إيران سوف تكون قادرة على لعب دور فعال في الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنها لن تكون مجرد حلقة ضعيفة في الحلف، وبالتالي طالب بالحصول على أدلة واضحة على أن الولايات المتحدة سوف تساعد في بناء قواته المسلحة لكي تكون مساهمته في الحلف مساهمة فعالة (١٢١).

ويبدو أن النشاط السوفيتي تجاه إيران كان قد أقلق الدبلوماسية الأمريكية، لذلك أكد وزير الخارجية في أواخر يونيه ١٩٥٥م أن الوقت قد حان لإعطاء إيران رداً إيجابياً من أجل عدم نمو الشك فيما يتعلق بثبات نوايا الولايات المتحدة لدى الإيرانيين، هذا على الرغم من عدم إمكانية إجراء تقدير نهائي للدور الذي من الممكن أن تلعبه إيران في نظام الدفاع عن الشرق الأوسط، ذلك أن الولايات المتحدة تريد من إيران الانضمام لترتيبات الدفاع بالشرق الأوسط (١٢٢). كما أكد في خطابه إلى وزير الدفاع الأمريكي فى الأول من يوليه ١٩٥٧م على ضرورة الموافقة على برنامج بـــ٥٠ مليون دولار لتقديم المساعدة العسكرية لإيران، على أن ينفق هذا المبلغ خلال السنتين الماليتين ١٩٥٦، ١٩٥٧م بواقع

٢٥ مليون دولار لكل عام، وملفتاً النظر إلى أن السفير الأمريكي الجديد في إيران سوف يؤكد حين لقائه الأول مع الشاه عند وصوله إلى طهران في أوائل يوليه ١٩٥٥م على أنه من السابق لأوانه تحديد دور إيران في الدفاع عن الشرق الأوسط مستقبلاً، هذا مع استعداد الولايات المتحدة لتوسيع برنامجها في إيران، وبالتالي تم التخطيط لتقديم المساعدة العسكرية الإضافية خلال العامين ٥٦ – ١٩٥٧م، وهو ما سيفيد القوات المسلحة الإيرانية، وبالتالي تجعل من الممكن لإيران أن تنضم إلى الترتيبات الدفاعية في الشرق الأوسط، كما أكد الوزير على أن هذا ضروري لأن الشاه سوف ينتظر من السفير الأمريكي الجديد لدى طهران تقديم الدلائل المحددة على النوايا الأمريكية [١٢٣]. وهو ما أكدت عليه الاستخبارات الأمريكية في تقرير لها رفع لوزارة الخارجية في الأول من يوليه ١٩٥٥م حيث اعتبرت أن موقف السفير الجديد سيكون ومنذ البداية عرضة للتأثر وبشدة إذا لم يكن قادرا على تقديم ضمانات مرضية من الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز إيران عسكرياً[١٢٤]، كما أن فشل الشاه في الحصول على المساعدات من شأنه أن يشجع العناصر المناهضة للنظام وربما في نهاية المطاف عودة ظهور حكومة مثل حكومة مصدق تدعمها عناصر قومية متعصبة وعناصر شيوعية مناصرة للسياسة السوفيتية[١٢٥].

على أية حال، فإن حالة القلق التي انتابت السياسة الأمريكية تجاه الموقف الإيراني من الانضمام لحلف بغداد كانت منطقية، نظراً لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استكمال تكوين الحلف، وقلقها من التحركات السوفيتية تجاه إيران لمنعها من الانضمام. وعلى الجانب الآخر، لم يكن القلق السوفيتي بأقل من مثيله الأمريكي، حيث كان السوفيت يحاولون منع إيران من الانضمام لهذا الحلف، خاصة مع إعلان باكستان انضمامها له في الأول من يوليه ١٩٥٥م، لذلك قام السفير السوفيتي بطهران بتسليم رسالة إلى رئيس الوزراء الإيراني من المارشال فوروشيلوف Voroshilov رئيس مجلس السوفيت الأعلى لدعوة الشاه لزيارة موسكو، حيث أكدت الرسالة أن الوضع أكثر ملاءمة للزيارة في ضوء الآثار الطيبة للاتفاق المالي والحدودي بين البلدين، والذي تم التصديق عليه في ٢٥ أبريل ١٩٥٥م، وقد أعرب المارشال عن وجهة نظر ودية لإقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين [١٢٦]

ورداً على دعوة المارشال فورشيلوف صرح رئيس الوزراء الإيراني أن الشاه أجاب شفوياً بقبولها من حيث المبدأ، ولكن توقيتها لم يتم تحديده، وأن الشاه سوف يقوم بإخطار السفير السوفيتي بالأمر مكتوباً من خلال وزارة الخارجية، وأكد أن عدم قبول الشاه للدعوة سيعد من قبل الحكومة السوفيتية رفضاً متعمداً للمبادرات الصديقة والودية من السوفيت تجاه إيران (١٢٧)، وذكر بأنه نظرًا للمشاكل التي قد تنطوي عليها هذه الزيارة طلب منه الشاه مناقشة الأمر مع القائم بالأعمال الأمريكي والسفير البريطاني مع طلب النصح والمشورة حول توقيت هذه الزيارة ومواضيع المناقشة فيها والمواقف الواجب اتخاذها (١٢٨).

وعندما التقى الشاه مع القائم بالأعمال الأمريكي مساء يوم الأول من يوليه ١٩٥٥م أكد الشاه بأنه مضطر لإجابة الدعوة بشكل ودي، وأنه يأمل في أن شيئاً جيداً قد ينتج عنها إذا كان السوفيت صادقين في توجههم ألتصالحي الأخير مع إيران، وطلب المشورة الأمريكية والبريطانية بشأن الوقت المناسب للزيارة، والتوجه الذي ينبغي اتخاذه من المسائل التي قد تثار أثناء الزيارة، وأكد على أنه يعلم جيدا أن الغرض الوحيد من الدعوة للزيارة هو منع إيران من الانضمام إلى حلف بغداد (١٢٩)، وهو ما أكد عليه رئيس الوزراء حسين علاء، مضيفاً أن السوفيت يأملون في إقناع السلطات الإيرانية بمزايا سياسة الحياد (١٣٠).

ومن الواضح أن دعوة الشاه لزيارة موسكو أقلقت الجانب الأمريكي، لذلك سأل القائم بالأعمال الأمريكي الشاه عن أثر دعوة زيارة روسيا على محادثات رؤساء الأركان الرباعية بالشرق الأوسط، وقد رد عليه الشاه بأنه لا يرى سبباً لعدم عقد هذه المحادثات وأنه لم يسمع عن طلب المشاركين فيها تأجيل اجتماعاتها (١٣١)، وفي رسالته إلى واشنطن طلب القائم بالأعمال رداً من الخارجية الأمريكية حول السعي لإثناء الشاه عن الذهاب إلى موسكو من عدمه، وكذلك ضرورة التفكير في محادثات رؤساء الأركان الرباعية، والمساعدات العسكرية لإيران، لأن هذا سيكون له أثر على دعوة الشاه لزيارة موسكو، هذا مع الاعتقاد بأنه من المستحسن النصح بتأجيل الزيارة إلى ما بعد زيارة الرئيس التركي لإيران في سبتمبر ١٩٥٥م (١٣٢).

وقد ردت الخارجية الأمريكية على سفارتها بطهران مؤكدة على ضرورة تجنب إعطاء الانطباع بمحاولة التأثير على الشاه لتغيير رأيه المبدئي بقبول دعوة الزيارة إلى

موسكو، وكذلك يجب عدم إعطاء الشاه مبرراً كي يقول بتشجيع الولايات المتحدة له في الذهاب للزيارة وبالتالي مسئوليتها عن أي نتائج غير مواتية تنتج عنها، كما طلبت من سفيرها حين لقائه مع الشاه أو رئيس الوزراء أن يؤكد على أن هناك عوامل عدة ضد التسرع في القبول الرسمي لدعوة زيارة الشاه لموسكو أو تحديد موعد مبكر لها، وربما الأكثر إقناعاً من هذه الأسباب هو اجتماع القمة المقبل في جنيف، وضرورة أخذ فترة لاحقة لتقييم ومراقبة آثار أي قرارات يتم التوصل إليها في المؤتمر، كما أن الرأي العام الإيراني والذي أصبح مع فكرة الانتقال من الحياد الإيجابي إلى الارتباط بالعالم الحر ضد الاتحاد السوفيتي سيكون مشوشاً على أثر زيارة الشاه لموسكو في الوقت الذي تجري فيه مناقشة مستفيضة حول إمكانية انضمام إيران إلى تحالف مع الدول الصديقة، ويمكن للرأي العام أن يفسر الزيارة على أنها تحول في سياسة الشاه تجاه العالم الحر، كما أن زيارة الشاه لموسكو ستؤثر على انعقاد المحادثات العسكرية بين إيران وتركيا والعراق وباكستان، وكذلك زيارة الرئيس التركي جلال بايار إلى إيران في سبتمبر ١٩٥٥م (١٣٣). هذا مع التأكيد على موافقة الولايات المتحدة الأميركية على مناقشة الشاه في القضايا التي يمكن تناولها في حال زيارته لموسكو، والإجابات التي يرد بها على هذه القضايا (١٣٤).

ومن جانب آخر، طلبت الخارجية من سفيرها أن يوضح للشاه أو رئيس الوزراء أن الدعوة الموجهة من الاتحاد السوفيتي لا تشير إلى تغيير جوهري في السياسة السوفيتية، ولكنها جزء من الهجوم على السلام، ومحاولة تقسيم وإضعاف التضامن بين العالم الحر، ورغبة من الاتحاد السوفيتي لإقناع الدول غير الملتزمة بأمر الدفاع لمتابعة مسار الحياد، وأن الاتحاد السوفيتي رغم تقديمه المبادرات الودية إلى إيران وبشكل ملموس كإعادة الذهب واتفاق ترسيم الحدود، فإن هذه السياسة ليست لأجل تشجيع الاستقرار السياسي والاقتصادي بإيران أو لمساعدتها في الحفاظ على استقلالها وسيادتها، وإنما هي دعوة لصدها عن الانضمام لحلف بغداد (١٣٥). وبالفعل تقابل السفير مع الشاه في ١٩ يوليه ١٩٥٥م، حيث قرأ مذكرة كان قد أعدها حول الموقف الأمريكي تجاه إيران ومطالبها، وكان رد فعل الشاه وكما جاء على لسان السفير الأمريكي نفسه: " كأنه سمع شيئاً متوقعاً " وهو ما يعطى انطباعاً بعدم تغير الموقف الأمريكي (١٣٦)، وذكر الشاه بأنه كان قبل خمس سنوات قد حاول أن يوجه انتباه الولايات المتحدة إلى ضرورة بناء قوات الجيش الإيراني من أجل أن

تأخذ إيران مكانها في خط الدفاع الشمالي ضد الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك فإنه يشعر بالامتنان للاهتمام الذي أبداه أخيراً الرئيس أيزنهاور (١٣٧)، وأكد الشاه على أن إيران في نهاية المطاف من الواجب انضمامها إلى الاتفاقية الأمنية الإقليمية ولكنه يرى ضرورة انعقاد محادثات القادة العسكريين قبل أي قرار سياسي لإيران للانضمام إلى أي اتفاق دفاعي، وذكر بأن هناك اقتراحاً تركياً بعقد هذه المحادثات في يوم ٤ أغسطس ١٩٥٥م بالحبانية بالعراق، وإن كان الشاه قد تمنى انعقادها بصورة عاجلة (١٣٨)، وفي نهاية اللقاء ذكر الشاه أنه يعلم جيداً الأسباب الكامنة وراء دعوة الاتحاد السوفيتي له لزيارة موسكو، وأنه إن كان قد قبل الدعوة من حيث المبدأ إلا أنه ليس لديه النية للقيام بالزيارة في المستقبل القريب، وأن هذا سيعتمد إلى حد كبير على التطورات التي ستترتب على المحادثات العسكرية بالحبانية في العراق وزيارة الرئيس التركي إلى طهران (١٣٩).

على أية حال، فإن دعوة الشاه لزيارة موسكو دفعت الدبلوماسية الأمريكية إلى استعجال ضم إيران لحلف بغداد، ففي مذكرة لمساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى أكد على أن انتظار تقييم قدرات القوات المسلحة الإيرانية للحصول على المساعدات العسكرية قد يعمل ضد المصالح الأمريكية في إطار توقيت انضمام إيران إلى اتفاقية الدفاع بالشرق الأوسط (١٤٠)، وفي مذكرة للمسئول عن الشئون الإيرانية بوزارة الخارجية الأمريكية أكد على أن عدم تلقي الوزارة رداً على الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية إلى وزير الدفاع في ٢٧ يونيه ١٩٥٥م بزيادة المساعدات العسكرية لإيران إلى ٥٠ مليون دولار خلال العامين ١٩٥٦-١٩٥٧م يمثل خطراً كبيراً على السياسة الأمريكية تجاه إيران، هذا في الوقت الذي يؤمل فيه قيام إيران بالانضمام إلى ترتيبات الدفاع بالشرق الأوسط، وقد ازدادت هذه المشكلة صعوبة بعد دعوة الاتحاد السوفيتي رسميًا للشاه بزيارة موسكو، حيث لا تملك الولايات المتحدة الحق في منع الزيارة، وإذا كان الشاه قد طلب مشورة الولايات المتحدة حول توقيت الزيارة فإن عدم منح الشاه الضمانات المحددة لدخول إيران في ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط سيؤدي إلى صعوبة تقديم المشورة بتأجيل الزيارة، لذلك يجب اتخاذ قرارات عاجلة بشأن سياسة الدفاع بالمنطقة، والدور الإيراني فيها، وكذلك المساعدات العسكرية لإيران (١٤١).

وبالفعل بدأت الإدارة الأمريكية في اتخاذ قرارات مطمئنة للجانب الإيراني في هذا الشأن، فقد طلبت الخارجية الأمريكية من سفيرها بطهران أن يخبر الشاه بموافقة الكونجرس في ظل ترتيبات الميزانية على زيادة المساعدات العسكرية للجيش الإيراني خلال عامي ١٩٥٧-١٩٥٨م (١٤٢)، ورغم أن هذا القرار لا يلبي مطلب الخارجية السابق، إلا أنه اعتبر بمثابة إلقاء حجر في المياه الراكدة بالنسبة لهذه المسألة، وقد برر وزير الدفاع الأمر في خطابه لوزير الخارجية في الخامس من أغسطس ١٩٥٥م، على أساس أنه لا يمكن تبرير زيادة المساعدات العسكرية لإيران إلى مبلغ ٥٠ مليون دولار قبل تقييم القوات المسلحة الإيرانية أو قبل اتخاذ قرار فيما يتعلق بدور إيران المتوقع أن تلعبه في الترتيبات الدفاعية للشرق الأوسط، وحتى يتم هذا ينبغي النظر في أموال المساعدة العسكرية الإضافية لإيران في ضوء متطلبات بقية بلدان الشرق الأوسط، وكذلك متطلبات دول العالم الأخرى من الأموال المحددة والمتاحة، ومن هنا فإن النظر إلى أي مساعدات عسكرية إضافية لإيران في عام ١٩٥٦م سيتم تحقيقه على حساب برامج ذات أولوية عليا لأمريكا في بلدان أخرى (١٤٣).

وفي ظل حالة القلق التي انتابت الجانب الأمريكي على أثر طلب زيارة الشاه لموسكو، تراجعت الدبلوماسية الأمريكية عن رفضها حضور محادثات رؤساء الأركان الرباعية، وأبلغت الخارجية سفيرها بطهران أن يخبر الشاه باستعداد الولايات المتحدة لإرسال مراقب لهذه المحادثات(١٤٤)، كما بدأت تظهر انتقادات واضحة للسياسة الأمريكية تجاه إيران، فقد تحدث السفير الأمريكي بطهران في برقية له إلى الخارجية الأمريكية في الأول من سبتمبر ١٩٥٥م عن التناقض بين سياسة الولايات المتحدة التي تشجع إيران على المضي قدماً في الانضمام لحلف بغداد، وبين تأخرها في اتخاذ قرار المساعدة العسكرية لها، لأجل تفعيل مشاركتها في منظومة الدفاع الإقليمية، وأكد على أن هذا التناقض يمكن أن يؤخر انضمام إيران للحلف، ويحرج بصورة كاملة خطة وسياسة الولايات المتحدة للدفاع عن الشرق الأوسط (١٤٥).

أمام هذه السياسة بدأت إيران تطالب بضمانات لكي تنضم إلى حلف بغداد، ففي الثاني من سبتمبر ١٩٥٥م سلم رئيس الوزراء الإيراني مذكرة إلى السفير الأمريكي أكد فيها على أهمية انضمام إيران لحلف بغداد، غير أن انضمامها إلى الحلف في الوقت الذي

يظهر فيه الاتحاد السوفيتي حالة الود وتسوية الخلافات معها قد يثير من جانبه ردة فعل معادية تجاه إيران، ولما كانت دراسة المعاهدة التركية – العراقية تظهر عدم وجود أي تكليف للولايات المتحدة لتقوم بالدفاع عن إيران عندما تنضم للحلف في حالة الهجوم عليها من القوات السوفيتية، هذا في ظل الانقسام الذي يسود الرأي العام الإيراني وكذلك البرلمان بين مؤيد للحياد، ومؤيد للانضمام للحلف. لذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أهمية التأكيد على ضرورة المساعدات المادية لإيران، حيث أن جزءاً كبيراً من المساعدات المالية من الولايات المتحدة يتم إنفاقه على الجيش الإيراني والذي يجب زيادته وتحسينه حيث لن تصمد الميزانية أمام النفقات المدنية والعسكرية وهو ما يعني ضرورة الاقتراض، ومن ناحية ثانية سيكون لاعتراف الولايات المتحدة وبريطانيا بالسيادة الإيرانية على جزر البحرين تأثير نفسي كبير على الشعب الإيراني، وهو ما سوف يعطي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شعبية هائلة بين الإيرانيين، كما أن تكفل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالدفاع عن إيران إذا هوجمت من قوات الاتحاد السوفيتي سوف يعزز موقف الحكومة الإيرانية في اتخاذ القرار نحو الانضمام لحلف بغداد (١٤٦) وأكد رئيس الوزراء الإيراني في مذكرته على أن هذا ليس من قبيل المساومة أو الابتزاز، وأنه لا يوجد لدى إيران أي فكرة للذهاب فيما وراء الستار الحديدي، ولكن بلاده يجب أن تعرف إلى أين تذهب مع حساب جميع المخاطر التي تنطوي عليها، وأكد على أن مطلب بلاده هو الأمن والسلام، وأن المساعدات الأمريكية المالية والاقتصادية والعسكرية يجب أن تكون ضمانة لاستقلال بلاده، مع التأكيد على أن الولايات المتحدة وبريطانيا سيقومان بدورهما لمساعدة إيران إذا ما تعرضت للهجوم وأن انضمام إيران لأي اتفاقية أمنية إقليمية يجب أن يتم في ظل ضمانة أمريكية بريطانية لاستقلال إيران السياسي وسلامة إقليمها(١٤٧).

وقد اعتبر السفير الأمريكي – فى رسالة إلى خارجيته في ٢ سبتمبر ١٩٥٥م – هذه المذكرة بأنها تمثل الموقف التفاوضي للإيرانيين، وأن هذا الموقف يشكل المقابل المتكامل من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية الذي وضعه الإيرانيون لانضمامهم لحلف بغداد، والذي يحظى بدعم الشاه، وهذا العرض يشكل عنصرًا مهمًا لإعداد الإيرانيين للزيارة التي سيقوم بها الرئيس التركي جلال بايار لإيران لأجل دفعها للانضمام

لحلف بغداد، وأكد السفير على أن الرد السلبي وغير المتعاطف من الولايات المتحدة سيعني تأخير انضمام إيران للحلف ولأجل غير مسمى، وسوف يعتبر هذا التأخير بمثابة رفض (١٤٨). وعند مناقشة المذكرة في مجلس الأمن القومي الذي انعقد بواشنطن في ٨ سبتمبر ١٩٥٥م اعتبرها المجلس ورقة تفاوض حول انضمام إيران لحلف بغداد، حيث خلص المجلس إلى ضرورة أن تكون الولايات المتحدة على استعداد للتفاوض، وأكد هوفرHover رئيس المجلس على ضرورة أن تحدد الولايات المتحدة الثمن الذي ستكون على استعداد لدفعه لأجل تأمين انضمام إيران إلى حلف بغداد (١٤٩).

ومن جانب آخر، أرسلت الخارجية الأمريكية إلى السفير بطهران لكي يشرح للشاه ولرئيس الوزراء أن الإدارة الأمريكية معنية بالميل الإيراني للانضمام لحلف بغداد، وأنها على يقين بأن إيران سوف تجد أنه من مصلحتها الانضمام للحلف، وأما بالنسبة لضمان الحدود الإيرانية في وجه العدوان السوفيتي، فإن تجربة كوريا (*) تظهر لإيران أنها تمتلك حماية كبيرة من خلال الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تلزم نفسها بشروط، وأما مسألة المطالبة بضم البحرين فإن الأساس القانوني لهذا المطلب مشكوك فيه للغاية، وإذا ما تم الربط من جانب الحكومة الإيرانية بين المطالبة بضم البحرين ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، فإن هذا يقدم الفرصة لأعداء الحكومة في الداخل للتحرك ضدها، وبدء سلسلة من ردود الفعل التي تنطوي على مطالبات مشكوك فيها بالحدود الإيرانية الأخرى. وبالنسبة للمساعدات الأمريكية فقد ثبت في الماضي أن الحكومة الأمريكية على استعداد لتقديم مساعدات مالية واقتصادية وعسكرية كبيرة لإيران دون الإشارة إلى تقييد إيران بأي اتفاقية إقليمية، كما أن الولايات المتحدة تعمل حالياً على محاولة لإيجاد أقصى قدر من المساعدات لإيران، ومع ذلك فهي لا تستطيع أن تقدم التزامات محددة في هذه المرحلة تتجاوز تلك التي تحققت بالفعل. ورغم أن الولايات المتحدة تفضل انضمام إيران إلى حلف بغداد فإن رغبة الشاه في جعل الانضمام للحلف يتوقف على التزامات كبيرة من الولايات المتحدة أدى إلى ارغام الحكومة الأمريكية على التحرك ببطء تجاه فاتورة الحساب التي تطالب بها إيران لأجل انضمامها لهذا الحلف، وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة مستعدة لشراء التزام إيران بالانضمام للحلف(١٥٠).

وبذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقبل بفكرة الضمانات التي طالبت بها إيران، هذا في الوقت الذي قدم فيه الاتحاد السوفيتي ضمان احترام سياسة الحياد الإيرانية، حيث تقابل السفير السوفيتي ليفرنتيفLavrentiv مع الشاه بطهران في ٨ سبتمبر ١٩٥٥م، والذي اعتبر أن سياسة الحياد هي الأفضل لإيران. وأن الاتحاد السوفيتي يحترم هذه السياسة، كما احتج بشدة على ما وصفه بضغوط شديدة تمارس ضد الحكومة الإيرانية لكي تنضم لحلف بغداد، وذكر أن انضمام إيران لهذا الحلف سيكون ضربة للسلام العالمي ويمس العلاقات الودية بين إيران والاتحاد السوفيتي ويخالف المعاهدات الإيرانية السوفيتية القائمة (١٥١)، ورغم هذا فقد صرح رئيس الوزراء الإيراني عقب ذلك بأن حكومته لها الحرية في التصرف إزاء الأحلاف العسكرية ووفق مصالحها، ومع اقتراب زيارة الرئيس التركي جلال بايار لطهران في ١٩ سبتمبر ١٩٥٥م أثارت هذه الأنباء اهتمام السوفيت وقلقهم نظراً لمساعي تركيا إلى ضم إيران للحلف، وقد زاد من شكوكهم ما تناقلته وسائل الأنباء عن اعتزام نوري السعيد أو أحد رجال العراق السفر إلى طهران أثناء الزيارة (١٥٢).

وبالفعل تمت زيارة الرئيس التركي في تاريخها المحدد، حيث عمدت محطات الإذاعة السوفيتية إلى القيام بحملة من الدعاية توحي بأن إيران قد رفضت الدعوة التي وجهت إليها بمناسبة زيارة الرئيس بايار للاشتراك في حلف بغداد، وقد كذبت المصادر الرسمية الإيرانية في طهران هذه الأنباء، وأكدت هذه المصادر أن إيران لم تتلق أي دعوة للاشتراك في هذا الحلف حتى ترفض الانضمام إليه (١٥٣)، غير أن حقيقة الأمر كانت غير ذلك فقد استدعى وزير الخارجية الإيراني عبد الله انتظام السفير الأمريكي وأبلغه بأن حكومة إيران قررت أثناء المحادثات التركية الإيرانية التي جرت أثناء زيارة الرئيس التركي لطهران الانضمام إلى حلف بغداد قبل يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م – موعد انعقاد مؤتمر جنيف للدول الكبرى – ولكن الموعد الدقيق للإعلان لم يحدد ويتوقف على التقدم في محادثات المجلس النيابي، ولعل ما دفع إيران لهذا القرار هو الشعور بأن إعلان الانضمام قبل مؤتمر جنيف سوف يزيد من مكانة إيران، وأكد وزير الخارجية أن إيران اتخذت هذه الخطوة بسبب مصلحتها الخاصة ودون قيد أو شرط (١٥٤).

على أية حال، أصبحت المشكلة بعد ذلك هي مواجهة المجلس النيابي بقرار الانضمام، فقد أكد وزير الخارجية حين لقائه مع السفير الأمريكي لتبليغه بموعد انضمام إيران لحلف بغداد أن الشاه قلق من موقف الأغلبية في المجلس، والتي إن كانت على استعداد للموافقة على الانضمام للحلف فهي في حد ذاتها قلقة بشدة بشأن وضع الميزانية في إيران، وطالب الوزير بضرورة أن تجد الولايات المتحدة إمكانية لتقديم المساعدات الإضافية لإيران (١٥٥)، وقد أبلغ السفير خارجيته بهذا المطلب فردت الخارجية الأمريكية بأن اتجاه الحكومة الأمريكية الحالي هو أنها لا ترى مبرراً لمساعدات إضافية في الميزانية الإيرانية للسنة المالية ١٩٥٦م (١٥٦).

وفي لقاء جمع بين الشاه والسفير الأمريكي بمقر استراحة الشاه على بحر قزوين، أوضح الشاه أن أعضاء المجلس على بينة من الصعوبات في الميزانية ومقدار العجز بها، وبالتالي يكون من الواجب إقناع أعضاء المجلس الذين يتساءلون عن كيفية التوفيق بين الالتزام بالحلف والذي على المدى الطويل سيكلف إيران المزيد من الأموال في الوقت الذي تعاني فيه الميزانية من عجز شديد، لذا شدد الشاه على أن هذا التناقض هو النقطة الحساسة التي تقوم عليها الدعاية السوفيتية فى إيران، وأمام هذا طلب الشاه من السفير أن يسعى لكي يحصل له قبل يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٥م – حيث سيلقى الشاه خطابا أمام البرلمان الإيراني – من الحكومة الأمريكية على ضمانات تقر بأنها سوف تصدر بياناً بعد انضمام إيران للحلف تبدي فيه الولايات المتحدة الترحيب بانضمام إيران واهتمامها بسلامة أراضيها والاستقرار فيها، وأن يتضمن عبارات تؤكد مواصلة الولايات المتحدة النظر في طلب إيران المساعدات العسكرية والاقتصادية (١٥٧).

وقد أكد الشاه للسفير الأمريكي بأنه لو استطاع أن يبلغه بهذا البيان قبل يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٥م فإنه سيكون مستعداً لإدراجه في خطابه المقرر له هذا التاريخ أمام البرلمان، باعتباره تأييد قوى لموقفه يؤدي إلى سرعة انضمام إيران لحلف بغداد، كما أكد الشاه على ضرورة أن تعزز الولايات المتحدة من موقفه بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، وأن هذا سيكون كافياً لإقناع المتشككين في المجلس النيابي، وضمان تصديق المجلس على الانضمام المبكر للحلف، وفي النهاية ذكر الشاه للسفير بأنه إذا لم يتلق الضمانات قبل يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٥م فإنه سوف يتشاور مع مجلس الوزراء حول ما

يتعلق بمضمون خطابه وتوقيت الانضمام الذي قد يتأخر إلى شهر أو أكثر بعد مؤتمر جنيف (١٥٨).

ومن جانبه ذكر السفير الأمريكي بطهران أن الشاه إذا لم يستغل خطابه في ٨ أكتوبر أمام المجلس النيابي للإعلان عن الانضمام لحلف بغداد، فإن هذا سيكون إشارة واضحة بأن الجدول الزمني للدخول في حلف بغداد يرجع إلى الوراء، كما أكد السفير على أن الشاه يواجه مشكلة حقيقية مع المجلس النيابي، وطالب السفير بأن تحدد الخارجية الأمريكية مدى أهمية إعلان إيران انضمامها لحلف بغداد في القريب العاجل للسياسة الخارجية الأمريكية من عدمه، وما يمكن أن تحتمله عملية التأخير من مخاطر (١٥٩)، ومن وجهة نظر الاستخبارات الأمريكية أن التأخير في الانضمام سترجع أسبابه إلى تردد الشاه المعتاد، وإمكانية معارضة المجلس النيابي، وكذلك المعارضة الشعبية، فضلاً عن احتمال زيادة الضغوط من الاتحاد السوفيتي على إيران(١٦٠).

في هذا الوقت حدث تطور مهم بمنطقة الشرق الأوسط، حيث أعلن عن عقد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، والتي أعلن عنها الرئيس جمال عبد الناصر في ١٧ سبتمبر ١٩٥٥م (١٦١)، وبالتالي أعطى إعلان الصفقة أهمية لانضمام إيران إلى حلف بغداد، فقد ذكر السفير المصري بطهران أن سعي أمريكا لضم إيران للحلف المذكور يعد رداً على صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، والتي اعتُبرت هزيمة للغرب من الاتحاد السوفيتي (١٦٢)، حيث أكد المارشال " تمبلر"Templar قائد قوات الإمبراطورية البريطانية أن الصفقة أدت إلى انقلاب في هيكل الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن السوفيت قفزوا فوق حلف بغداد، وأصبح لهم وجود مؤثر في قلب الشرق الأوسط (١٦٣)،.كما جاءت الصفقة لتترك أثرها على مطلب انضمام إيران لحلف بغداد، ففي محادثة تليفونية بين وزير الخارجية الأمريكي ومدير الاستخبارات المركزية في ٦ أكتوبر ١٩٥٥م ذكر الوزير أن السفير البريطاني ليس راضياً عن تقديم ضمانات لإيران الآن، إذ أن السوفيت سوف يعتبرونه عملاً انتقاميًا ضد مصر بعد صفقة الأسلحة، وهو ما سيؤدي إلى إنهاء حالة التهدئة بين المعسكرين (١٦٤).

وفي يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٥م نوقشت مسألة إيران في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وقد ظهر تردد العديد من أعضاء المجلس حول مدى صواب انضمام إيران

إلى حلف بغداد في هذا الوقت حيث ذكر مدير الشئون الإيرانية بوزارة الخارجية الأمريكية أن صفقة الأسلحة التشيكية أحدثت قدراً من القلق في جميع إدارات الحكومة، وهناك شعور متزايد بأن العديد من السياسات المقبولة سابقًا يجب أن يعاد النظر فيها(١٦٥). ومن جانبها أرسلت الخارجية الأمريكية إلى سفيرها بطهران تخبره بأنه قد يكون من الأفضل عدم دفع الشاه للإعلان عن الانضمام لحلف بغداد في هذا الوقت لأنه يمكن تفسير ذلك على أنه خطوة اتخذت من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا رداً على صفقة الأسلحة لمصر، وأكدت الخارجية الشعور بالخطر من أن الإعلان في ظل هذه الظروف قد يؤدي إلى تحركات قوية مضادة من الاتحاد السوفيتي والتي قد تصل إلى زيادة خطر اندلاع حرب في الشرق الأوسط، بينما المأمول هو تقليل تدخل الاتحاد السوفيتي بالمنطقة (١٦٦).

ورغم ذلك، فقد أكدت الخارجية الأمريكية أنها تدرك خطر فقدان قوة الدفع القائمة لانضمام إيران للحلف، وأن الاعتبارات المشار إليها قد لا تكون مقنعة لاتخاذ أي خطوة من شانها تأخير الانضمام، والذي سيؤدي إلى فقدان تام لانضمام إيران لحلف بغداد، ومفهوم الحزام الشمالي، لذلك أكدت الخارجية لسفيرها على أن يبلغ الشاه بأن الولايات المتحدة مستعدة لإصدار بيان الترحيب بانضمام إيران للحلف عقب انضمامها، والذي سيعيد التأكيد على سياسة الولايات المتحدة الداعمة لصيانة الاستقلال الإيراني، وأنه يمكن للشاه الرجوع إلى العديد من الإعلانات الصادرة والواضحة للسياسة الأمريكية تجاه إيران خلال العقد الماضي، والتي تؤكد أن هذه السياسة لم تتغير (١٦٧). وقد أرسلت الخارجية لسفيرها بطهران مسودة مشروع البيان الممكن إصداره عند انضمام إيران للحلف وفيه ترحب الولايات المتحدة بإعلان حكومة إيران انضمامها لحلف بغداد، وأن قرار إيران هو دليل على قدرة دول منطقة الشرق الأوسط على توفير الدفاع المشروع عن النفس من خلال اتفاقيات الأمن الجماعي الإقليمية، وأن هذا الاتفاق يمثل أفضل أساس للتعاون الفعال بالمنطقة، وأنه يشكل الإطار الذي يمكن به تعزيز السلام والاستقرار بالمنطقة: وأن ما يبعث على الارتياح أن إيران قررت أن تنضم إلى هذا الاتفاق الإقليمي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم ومنذ فترة طويلة باستقلال إيران، وهى تستغل هذه المناسبة كي تعبر عن اهتمامها بمساعدة إيران والدول الحرة الأخرى التي تبذل جهوداً حثيثة لتحقيق القدرة الدفاعية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي (١٦٨).

ونظراً إلى أن الإدارة الأمريكية كانت ترى أن الشاه يرغب في استخدام بيانات الولايات المتحدة وبريطانيا لأجل المساومة لتصديق البرلمان الإيراني على الانضمام في الجلسة التالية لجلسة ٨ أكتوبر ١٩٥٥م التي سيلقي فيها الشاه خطابه. لذلك أكدت على أنها لا تريد أن تكون محتويات أي بيان منتظر منها خاضعًا للتفاوض بين الشاه والبرلمان، فمن الخطأ الإشارة بأي شكل من الأشكال إلى البرلمان بأن إيران تنتظر المقابل من الولايات المتحدة كمكافأة للانضمام لحلف بغداد (١٦٩). ورغم ذلك فقد أكد السفير الأمريكي حين لقائه في يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٥م مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيراني أنه بمجرد أن تنضم إيران رسمياً إلى حلف بغداد سيتم إصدار بيان قوي من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، يشمل الإشارة إلى المساعدة لإيران واهتمام الولايات المتحدة بوحدة وسلامة أراضيها (١٧٠).

ومن جانب آخر، حاولت الحكومة الأمريكية في هذا الوقت وفى ظل ظروف صفقة الأسلحة المصرية دفع الشاه لتأخير انضمامه للحلف، فلقد ذكر السفير لرئيس الوزراء ووزير الخارجية بأنه يجب على الشاه أن يضع في اعتباره الترتيبات العسكرية السوفيتية المصرية كعامل مؤثر، فهناك احتمال أن انضمام إيران للحلف في هذه اللحظة يمكن أن ينظر إليه على أنه انتقام من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب صفقة الأسلحة التشيكية، وهو ما يمكن أن يسفر عنه إجراءات مضادة قوية من الاتحاد السوفيتي، ولذلك تقترح حكومة الولايات المتحدة على الشاه تأخير إجراءات الانضمام، هذا على الرغم من أن وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن انضمام إيران إلى الحلف لا تزال دون تغيير. غير أن رئيس الوزراء الإيراني أكد على أن الشاه يرغب في الانضمام للحلف بصورة عاجلة بسبب الأنشطة السوفيتية مع الصحافة والمجلس النيابي، وأن الشاه سوف يشير في خطابه يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٥م إلى إمكانية انضمام إيران إلى حلف أمني للدفاع يتوافق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة(١٧١). كما أكد رئيس الوزراء أيضا أن الشاه – وبعد الوضع في الاعتبار التبريرات التي قدمتها الولايات المتحدة وبما فيها رد الفعل السوفيتي – يرى أن انضمام إيران للحلف يجب أن يتم في الوقت العاجل وإلا فإنه لن يحدث بعد ذلك مطلقاً. ولذلك قرر الشاه عدم تغيير خططه حول الانضمام للحلف، خاصة أن المناورات التي

تهدف إلى منع انضمام إيران لحلف بغداد تتزايد، وأن الطريقة الوحيدة لإيقافها هي من خلال أخذ القرار في هذا الشأن [١٧٢].

وبالفعل أخذ الشاه قراره، ففي يوم السبت الموافق ٨ أكتوبر ١٩٥٥م ألقى الشاه خطاباً في البرلمان الإيراني، والذي أكد فيه على عدم اعتماد إيران لسياسة الحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي، وأعلن عن نيته الانضمام لحلف بغداد[١٧٣]. وفي يوم الاثنين الموافق ١٠ أكتوبر ١٩٥٥م ترأس الشاه جلسة مجلس الوزراء الإيراني، وتحدث عن وجوب الانضمام إلى حلف بغداد، وفي نفس الجلسة أعد الخطاب الذي أرسله حسين علاء رئيس الوزراء الإيراني إلى نوري السعيد رئيس وزراء العراق بانضمام إيران إلى حلف بغداد انتفاعاً بالمادة الخامسة من الحلف المذكور والتي تدعو دول الشرق الأوسط إلى الانضمام للحلف[١٧٤].

وفي يوم الأربعاء الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٥٥م تقدم حسين علاء رئيس الوزراء إلى مجلس الشيوخ والنواب بمشروع قانون يدعو إلى الموافقة على قرار انضمام إيران إلى حلف بغداد [١٧٥]. وقد جاء في مشروع القانون، إن الحكومة الإيرانية وجدت أنه من الواجب تقديمها لهذا المرسوم للالتحاق بالميثاق التركي – العراقي الذي تم عقده واشتركت فيه كل من بريطانيا وباكستان، ولما كانت هذه الاتفاقية هي دفاعية وليست للعدوان، ولما كانت إيران لا تريد أن تبقى بعيدة عن كتلة الشرق الأوسط وأحداثه، لذا طالبت الحكومة المجلس النيابي بضرورة العمل علي التصديق على هذا المرسوم بصورة عاجلة [١٧٦].

على أية حال، أثارت رغبة إيران في الانضمام إلى حلف بغداد الاستغراب لدى الأوساط السياسية السوفيتية خاصة بعد أن تم تسوية مسألة الحدود بين الدولتين، وكذلك المسائل الاقتصادية. واتهمت الدوائر السوفيتية الشاه بأنه وراء هذا الانضمام، وأن حسين علاء رئيس الحكومة لم يكن إلا أداة لتنفيذ رغبة الشاه في هذا الأمر، والذي تصرف بإيحاء من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا [١٧٧]، وفي يوم ١٢ أكتوبر ١٩٥٥م ذكرت الصحف السوفيتية أنمولوتوفMolotov حذر القائم بالأعمال الإيراني في موسكو من أن الاتحاد السوفيتي يبدي أهمية لأمر انضمام إيران للحلف، والتي وصفها مولوتوف بأنها تتعارض مع العلاقات السوفيتية الإيرانية والعلاقات الجيدة في إطار المعاهدات بين البلدين [١٧٨].

وفي ١٢ أكتوبر ١٩٥٥م أرسلت الحكومة السوفيتية بياناً إلى الحكومة الإيرانية بشأن انضمام إيران لحلف بغداد تحدثت فيه عن علمها من تقارير صحفية أن الحكومة الإيرانية نوت الارتباط بحلف تركيا – العراق – باكستان العسكري، والمعروف بحلف بغداد، والذي أصبحت بريطانيا عضواً فيه أيضاً، ولم تتلق الحكومة السوفيتية أي تبليغ بخصوص هذه المسألة من الحكومة الإيرانية إلا أنها تبدي اهتماماً بهذا الأمر. والحكومة السوفيتية اعتبرت أن هذا الاتصال ضروري كي تقرر: أن توقيع حلف بغداد يعني قيام كتلة عسكرية في الشرق الأدنى والأوسط، وأداة في يد دوائر عدوانية لا تهتم بمصالح تقوية السلام الدولي بل تهدف إلى بناء وإحياء سياسة الاستعمار، وأن انضمام إيران لهذه الكتلة العسكرية سيكون متناقضا مع مصلحة تقوية السلام والأمن في الشرق الأدنى والأوسط، ولن يكون متفقا مع علاقات إيران الودية مع جيرانها (١٧٩) وقد اعتبر الرد السوفيتي سريعاً من وجهة النظر الأمريكية، ولكنه في أضيق الحدود، رغم كون المغامرة التي أقدمت عليها إيران مرتبطة بمسألة معاهدة عام ١٩٢١م المعقودة بينها وبين الاتحاد السوفيتي، والتي تسمح للقوات السوفيتية دخول الأراضي الإيرانية بمقتضى المادة السادسة من هذه المعاهدة، وقد رجحت الأوساط الأمريكية أن السوفيت لم يتخذوا موقفاً قوياً تجاه إيران بسبب قرب انعقاد مؤتمر جنيف بين الدول الكبرى (١٨٠)

وقد رفضت الحكومة الإيرانية رفضاً قاطعاً تحذير الاتحاد السوفيتي من الانضمام لحلف بغداد، حيث أكد وزير الخارجية الإيراني عبد الله انتظام أن إيران حرة في اتخاذ أي قرار تراه مناسباً لها ومتفقًا مع مصالحها (١٨١)، وردت الحكومة الإيرانية على مذكرة الحكومة السوفيتية بمذكرة أرسلت إلى موسكو في ١٧ أكتوبر ١٩٥٥م، أكدت فيها على أن الحكومة الإيرانية بحكم مسئوليتها عن المحافظة على استقلالها وحماية حدودها والتمتع بسيادتها ستتخذ كل الإجراءات والوسائل الضرورية لتأمين هذه الأهداف، ومن ثم فإن انضمام حكومة إيران إلى ميثاق التعاون المشترك بين العراق وتركيا والذي يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة أمر طبيعي. وأكدت الحكومة الإيرانية على أن ادعاء الحكومة السوفيتية بأن حلف بغداد كتلة عسكرية في الشرق الأوسط والأدنى وأداة في يد دوائر عدوانية تهدف إلى إحياء سياسة الاستعمار، كل هذا يثير الدهشة إذ أن هذا الحلف أقيم بين عدد من الدول المتمتعة بعضوية الأمم المتحدة، والتي عقدته للدفاع عن نفسها. وأنكرت

الحكومة الإيرانية تفسير الحكومة السوفيتية للحلف على أنه إحياء للحركة الاستعمارية، فهو تفسير غير منطقي في ظل الكفاح الجدي لحكومة إيران ضد السياسة الاستعمارية، وهو تفسير غير متوقع من الحكومة السوفيتية، حيث أنها عضو في الأمم المتحدة وعلى علم بنصوص ميثاقها، كما أنها اتخذت خطوات مماثلة من قبل، وأكدت الحكومة الإيرانية على أن كل هذا يثبت أن احترام الالتزامات الدولية هو من مبادئ سياسة حكومة إيران، وأن انضمام إيران لحلف بغداد لن يضر بالعلاقات الطيبة بين البلدين كما أنه لا يتناقض في شيء مع المعاهدات القائمة بينهما (١٨٢).

ورغم الاعتراض من جانب الاتحاد السوفيتي، فإن إيران مضت في خطوات الانضمام إلى حلف بغداد، فقد صادق مجلس الشيوخ الإيراني على مشروع القانون الذي قدم له بخصوص هذا الشأن وفى يوم الأحد الموافق ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥م عرض المشروع على مجلس النواب، وبعد نقاش طويل بين النواب انتهت الجلسة بموافقة المجلس بالأغلبية(١٨٣). وقد صرح عبد الحسين وزير الشئون البرلمانية أن إيران دولة من دول الشرق الأوسط ولا يمكنها أن تقف على الحياد، وأنها تقدمت خطوة في سبيل تقدمها، وأثبتت أنها دولة حرة مستقلة، ولم تتقدم هذه الخطوة إلا بعد مشاورات وتحقيقات واسعة، فوجدت أنه من الواجب عليها مشاركة جيرانها في المصالح المشتركة (١٨٤). وعقب ذلك، وقع الشاه على المشروع ليصبح نافذ المفعول، وبه انضمت إيران لحلف بغداد (١٨٥)، حيث قدم حسين قدس السفير الإيراني ببغداد في ٣ نوفمبر ١٩٥٥م إلى وزير الخارجية العراقي برهان الدين باش أعيان وثيقة انضمام إيران للحلف بديوان وزارة الخارجية العراقية، وصدر بيان رسمي من الحكومة العراقية حول انضمام إيران إلى ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا وطبقاً للمادة الخامسة منه (١٨٦).

وقد علقت الصحف الإيرانية على انضمام إيران لحلف بغداد، فقالت جريدة "كيهان" في افتتاحيتها ليوم الخميس الموافق ١٤ نوفمبر ١٩٥٥م: إن إقدام إيران على الاشتراك مع الدول التي تجاورها لرفع مستوى دفاعها وتقويته لأمر منطقي، وأن دخول إيران في هذا الميثاق المشترك قد عمل على إبعاد الاحتكاك بالمنطقة فترة من الزمن، وأن إيران واثقة أن جارتها الشمالية لا تضمر لها إلا كل خير لحفظ وحدتها، لأن هذا الحلف غير موجه ضد أحد، وإنما هو لحفظ السلام في الشرق الأوسط. وقالت صحيفة " جابردي

هوفر " أن سياسة إيران الخارجية تستهدف أن تكون على صداقة مع جميع جيرانها، غير أنها عندما جنحت للحياد تم مهاجمة أراضيها في الحربين العالميتين واحتلالها، وبالتالي فإن انضمامها لحلف بغداد هو للدفاع عن كيانها وحدودها [١٨٧].

وعلى أثر انضمام إيران، للحلف أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بياناً رحبت فيه بانضمام إيران إليه، وقد حوى هذا البيان ما أكدت عليه الولايات المتحدة من قبل بدعم استقلال إيران وسيادتها [١٨٨]. وأما الاتحاد السوفيتي فبعد أن أصبح انضمام إيران حقيقة واقعة خرجت جريدة البرافدا السوفيتية فى مقال لها لتؤكد على عدم أحقية إيران في الانضمام إلى أي حلف موجه ضد الاتحاد السوفيتي، وذلك وفقا لمعاهدتي ١٩٢١م، ١٩٢٧م [١٨٩]، وتعبيراً عن رفض انضمام إيران لحلف بغداد، أحجم كبار رجال الدولة السوفيت عن المشاركة في احتفال السفارة الإيرانية بموسكو بعيد ميلاد الشاه[١٩٠]. والحقيقة أن هذا الموقف من جانب السوفيت كان منطقياً، فقد صورت الدوائر اليونانية غير الرسمية انضمام إيران للحلف بأنه انتصار للغرب على نشاط السوفيت في الشرق الأوسط، وأن مركز الاتحاد السوفيتي أصبح حرجًا بانضمام إيران إليه[١٩١].

ورغم هذا فقد مضت إيران في سبيل اندماجها مع أعضاء الحلف، حيث شاركت في اجتماعات مجلسه الأول التي انعقدت في بغداد يومي ٢١-٢٢ نوفمبر ١٩٥٥م، والتي تم فيها اتخاذ عدد من القرارات لإنشاء آلية لعمل الحلف بموجب الميثاق، وذلك من خلال مجلس دائم على المستوى الوزاري ولجنة عسكرية ولجنة اقتصادية وأمانة عامة للحلف[١٩٢].

وبدا في الاجتماعات اهتمام الوفد الإيراني بتأمين أمر انعقاد اجتماع المجلس القادم للحلف في طهران تحت رئاسة بلاده، كما ركز رئيس الوزراء الإيراني على مطالبات إيران بمساعدات اقتصادية واسعة كتعويض على تزايد مسئوليتها التي قبلتها بموجب انضمامها للحلف [١٩٣]، وقد ناقش المجتمعون وباهتمام خاص الموقف بين إيران والاتحاد السوفيتي عقب انضمام إيران للحلف، وكيف أن الاتحاد السوفيتي يرى أن إيران قد انتهكت المعاهدة السوفيتية الإيرانية لضمان الحدود والحياد المعقودة بينهما في الأول من أكتوبر ١٩٢٧م [١٩٤].

ويبدو أن الموقف السوفيتي من انضمام إيران للحلف كان مهماً لدرجة مناقشته وباهتمام في أول اجتماعات الحلف فى بغداد، والحقيقة أنه كان كذلك، فقد استمر الموقف الرافض من جانب الاتحاد السوفيتي لانضمام إيران لحلف بغداد، حيث أرسلت الحكومة

السوفيتية مذكرة إلى الحكومة الإيرانية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٥م، وذلك رداً على مذكرة الحكومة الإيرانية المرسلة إلى موسكو بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٥م، حيث أكدت فيها الحكومة السوفيتية على أسفها الشديد أن تجد نفسها مضطرة للتصريح بأن حكومة إيران رغماً عن التحذيرات الودية من جانب الحكومة السوفيتية أقدمت على الانضمام لحلف بغداد، وبذلك أصبحت إيران عضواً في كتلة عسكرية هي أداة في يد دوائر عدوانية، وأن حكومة إيران بانضمامها إلى هذه الكتلة تربط سياستها بمصالح قوى غربية على إيران هدفها إرجاع السيادة الاستعمارية إلى إيران، وأنها أخلت بعلاقات حسن الجوار بين البلدين وكذلك بالمعاهدات المعقودة بينهما. وأنكرت الحكومة السوفيتية تبرير إيران لانضمامها للحلف استناداً لأغراض دفاعية، حيث أن المادة الأولى من ميثاق حلف بغداد تنص على التعاون العسكري بين أعضاء هذا الميثاق، على أن تحدد مسألة إجراءات تنفيذ ذلك بواسطة اتفاقيات خاصة بين الدول الأعضاء، وهو ما يتيح الفرصة لاستخدام أراضي دول المنطقة لأعمال عسكرية معادية للاتحاد السوفيتي. وما يدلل على ذلك محتويات الوثيقة الملحقة بميثاق حلف بغداد، والتي تجعل أي طرف من الأطراف المتعاقدة في ظروف معينة يضع أراضيه ومطاراته ومنشآته العسكرية تحت تصرف قوات أي طرف آخر من أطراف الحلف (١٩٥).

وقد أكدت المذكرة على أن إيران لم تتعرض مطلقاً لأي خطر ولم يهددها طرف من الأطراف، وإذا وجد ثمة خطر على سلامة إيران واستقلالها فمصدره هو تلك الدول التي تعمل على إقامة الكتل العسكرية الموجهة ضد دول أخرى، كما أن الخطر من سباق التسلح وإقامة المنشآت العسكرية الذي يسير حسب خطط حلف بغداد، والذي سيمثل إرهاقاً لميزانية واقتصاد الدول أعضاء هذه الحلف، ومن ثم عدم اتفاقه مع المصالح القومية وآمال الشعوب لبلدان الشرق الأوسط المنضمة لحلف بغداد ومنها إيران، وأكدت الحكومة السوفيتية على خطأ تبريرات إيران باتفاق حلف بغداد مع أهداف الأمم المتحدة لأن أهداف الأمم المتحدة تعضيد السلام الدولي بينما كتلة بغداد تخدم هدفاً مضاداً لذلك. ورغم تصريح الحكومة الإيرانية بأنها تحترم التزاماتها الدولية، فإن هذا لا يتفق مع تصرفاتها، فهي رغما عن التزامها بمعاهدة عام ١٩٢٧م فإنها خالفت المادة الثالثة من هذه المعاهدة وقررت الانضمام لحلف بغداد رغم أن هذه المادة تؤكد على "تعهد الطرفين

المتعاقدين بعدم المشاركة فعليًا أو رسميًا في أي أحلاف سياسية أو اتفاقيات موجهة ضد سلامة أحد الطرفين المتعاقدين"، وأن إشارة حكومة إيران إلى حقوق السيادة في تبرير انضمامها لحلف بغداد لا يكفي لتبرير نقض إيران لالتزاماتها الدولية خاصة أن الاتحاد السوفيتي احترم دائماً سيادة إيران واستقلالها وحقها في إيجاد حل لمشاكلها الداخلية وسياستها الخارجية دون أي تدخل(١٩٦).

وأكدت الحكومة السوفيتية أيضاً على أن حلف بغداد يضر بالعلاقات السوفيتية الإيرانية، وأن انضمام إيران لهذا الحلف يخلق جواً مفعماً بالخطر لحدود الاتحاد السوفيتي، ومن ثم لا تستطيع الحكومة السوفيتية أن تغض الطرف عن ذلك، ولهذا لا تعتبر الحكومة السوفيتية رد الحكومة الإيرانية رداً مقنعاً، وأن المسئولية التامة عن النتائج المترتبة على قرارها بالانضمام لكتلة بغداد العسكرية يقع على عاتقها (١٩٧).

وقد رأت الدوائر الدبلوماسية في موسكو أن هذه المذكرة صيغت في لهجة حازمة، وأن نهايتها لا تبشر بمستقبل طيب للعلاقات بين الدولتين، وأن إلقاء المسئولية على إيران تجاه ما يؤدي إليه انضمام الأخيرة لحلف بغداد، فإنه يحتفظ بحق حكومة موسكو فى حرية التصرف ضد إيران في المستقبل، وأجمعت هذه الدوائر على أن حكومة موسكو تنظر لهذا الانضمام بصورة جدية لخطورته على سلامة أراضي الاتحاد السوفيتي إذا ما أنشئت قواعد عسكرية في إيران وتم التعاون العسكري بين إيران والدول الغربية، وهو ما سيشكل خطرا على الحدود السوفيتية مع إيران، والتي كانت بمأمن قبل انضمام إيران لحلف بغداد (١٩٨).

وجاء رد الحكومة الإيرانية بمذكرة أرسلت إلى موسكو فى ٧ ديسمبر ١٩٥٥م ليؤكد على أن الحقوق السيادية ومسئوليات إيران فى الحفاظ على حدودها تجعل لزاماً عليها أن تعتمد كل التدابير التي تراها لازمة لتأمين مصالحها، وأن أي انتقاد من جانب أي حكومة أجنبية بشأن السلوك المعتمد فى هذا الصدد سيتم النظر إليه على أنه تدخل واضح فى الشئون الداخلية لها، وبالتالي لا يمكن أن يكون مقبولا. وأن انضمام إيران إلى حلف بغداد استناداً إلى المادة الخامسة من ميثاق الأمم المتحدة هي واحدة من الخطوات الأساسية التي تراها الحكومة الإيرانية لصالح بلادها وشعبها. وهذا الحلف ليس له هدف سوى توطيد أسس السلام والأمن فى الشرق الأوسط، وبالتالي هو مساهمة فعالة فى

تحقيق السلام فى العالم، ولذا فإن الحكومة الإيرانية تنظر إلى أي تفسير آخر لانضمامها لحلف بغداد بأنه بادرة غير ودية. وعلاوة على ذلك، فإن الافتراض بأن الحكومة الإيرانية سوف ترتبط سياستها مع مصالح القوى الأجنبية التي تهدف إلى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى إيران ليس أكثر من وهم وخرافة. وأن إيران لم ولن تسمح لأي قوة أجنبية للتدخل أو ممارسة النفوذ فى شئونها الداخلية، أو فى سياستها الخارجية، وسيتم الحفاظ على هذا فى المستقبل.وأن حلف بغداد أبرم وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ونشر وسجل لدى الأمانة العامة لهذه المنظمة، وبالتالي أصبح معلوماً هدفه للدول الأعضاء بها، فالحلف هو حلف للدفاع والأمن للبلدان المنضمة إليه ولذا فإن أي شراكة يمكن أن تترتب على ذلك بموجب اتفاق خاص يعقد بين الدول الأطراف فيه هي فقط لغرض تنفيذ هذا الهدف المشترك،كما أنكرت الحكومة الإيرانية وجود بروتوكولات خاصة ملحقة بالحلف، فحكومة إيران التزمت بالحلف دون وجود لهذه البروتوكولات. كما أنه ليس هناك أي شروط على المساعدات العسكرية والمالية التي تعطى ومازالت تعطى لإيران من الولايات المتحدة الأمريكية وهذه المساعدات لا يمكن أن تضر بأمن واستقلال بلادها، بل هي تقوى الهيكل العسكري والمالي لإيران (١٩٩).

ومن جانب آخر، أكدت المذكرة على أن انضمام إيران لحلف بغداد لا يعنى انتهاك تعهداتها بأي حال من الأحوال، فالحكومة الإيرانية تلتزم بتعهداتها وتحترمها، وعلى العكس فإن الاتحاد السوفيتي هو الذي انتهك متعمداً هذه التعهدات، فقد غزا عسكرياً أراضى إيران عام ١٩٤١م دون مبرر، ثم إن الحكومة السوفيتية وفى انتهاك صريح لتعهداتها رفضت سحب قواتها من إيران فى الوقت المتفق عليه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بمقتضى اتفاقية يناير ١٩٤٢م، وفى وقت لاحق، لم تدخر الحكومة السوفيتية جهداً فى محاولة استقطاع أجزاء مهمة من الأراضي الإيرانية كأزربيجان وكردستان وغيرها من مناطق الشمال الإيراني، كما أنها شجعت التشكيلات العصابية فى هذه المنطقة، واتخذت السبل لمنع إرسال قوات الأمن الإيرانية للتعامل مع المتمردين هناك. وأكدت الحكومة الإيرانية على أنها لا تتفق بأي شكل من الأشكال مع الحكومة السوفيتية فى أن انضمام إيران لحلف بغداد يضر بالعلاقات الودية بين البلدين، فالحكومة الإيرانية لديها مصالح كبيرة فى توطيد الصداقة بين الشعبين الجارين، وسوف تستمر فى السعي نحو تعزيز علاقات البلدين. وهى

لا تتصور أي سبب وجيه للقلق من جانب الحكومة السوفيتية تجاه الوضع الناشئ عن انضمام إيران لحلف بغداد من خلال ما قد ينطوي عليه ذلك من مخاطر للحدود السوفيتية مع إيران لعدم صحة ذلك نهائياً. وبالتالي فإن المسئولية عن أي عمل يسيء للعلاقات بين البلدين، والذي قد يترتب على نتيجة تفسير خاطئ من الحكومة السوفيتية لانضمام إيران إلى هذا الحلف سوف يؤول كليا إلى حكومة الاتحاد السوفيتي(٢٠٠).

وقد عقَب القائم بأعمال السفارة السوفيتية في إيران بازاروفpazarov على هذا الرد مؤكدًا على أن بلاده من المنتظر أن ترد على هذه المذكرة، باعتبارها غير مقنعة، بينما أكد السفير الأمريكي بطهران على أن الحكومة السوفيتية سوف ترد رداً قصيراً يكرر ما جاء في مذكرتها السابقة وأنها غير مقتنعة بالرد الإيراني (٢٠١).

ويبدو أن إيران أرادت أن تهدئ من رد فعل الحكومة السوفيتية، لذلك أرسلت محمد سعيد رئيس الوفد البرلماني الإيراني إلى موسكو، والذي صرح أمام الهيئة النيابية العليا للاتحاد السوفيتي عن رغبة إيران حكومة وشعبًا في الاحتفاظ بعلاقات الصداقة وحسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي، غير أن بولجانين وخروتشيفKhrushchev في خطابيهما أمام الهيئة العليا للاتحاد السوفيتي عقب عودتهما من زيارتهما للهند وأفغانستان وبورما أكدا على أن هذا لن يغير من الواقع بأن إنشاء حلف بغداد وانضمام الدول المجاورة للاتحاد السوفيتي كإيران يهدد سلامة الأراضي السوفيتية، كما أكدا على أن انضمام إيران لحلف بغداد العدواني بطبيعته يجعلها تصبح قاعدة للعدوان على الأراضي السوفيتية وأن اختيار المسئولين الإيرانيين الانضمام لهذا الحلف رغم تحذير الحكومة السوفيتية لهم يجعل الحكومة الإيرانية تتحمل مسئوليات خطيرة عن الحالة التي نجمت عن هذا الانضمام (٢٠٢).

ومن جانب آخر، أرادت الخارجية السوفيتية أن تؤثر على الموقف الإيراني تجاه حلف بغداد، ففي ١٣ يناير ١٩٥٦م أخبر وزير الخارجية الروسي مولوتوف السفير الإيراني في موسكو بأنه إذا كانت إيران غير راضية عن الضمانات السوفيتية بعدم الاعتداء والمقدمة لإيران بمقتضى المعاهدة السوفيتية – الإيرانية عام ١٩٢٧م، فإنه يمكن الاستعاضة عنها بواسطة كفالة القوى الأربع للحياد الإيراني، وأن الاتحاد السوفيتي سوف يكون سعيداً بالمشاركة في مثل هذا الضمان إذا كانت إيران ستنسحب من حلف بغداد(٢٠٣).

ورداً على المذكرة الإيرانية المرسلة في ٧ ديسمبر ١٩٥٥م تقابل لافرنتيف السفير الروسي بطهران مع على أردلان وزير الخارجية الإيراني، وذلك في يوم السبت الموافق ٤ فبراير ١٩٥٦م، حيث قدم السفير السوفيتي مذكرة أكدت فيها حكومته على أن الحكومة الإيرانية في ردها على المذكرة الروسية المؤرخة بـــ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٥م أهملت المسائل الأساسية التي تضمنتها تلك المذكرة، وحاولت بدلاً من ذلك تبرئة سياسة الأحلاف العسكرية وتبرير انضمامها إليها والحكومة السوفيتية تؤكد أن انضمام إيران لحلف بغداد فيه إضرار بالسلام العالمي وتنفيذ لأغراض استعمارية وإضرار بعلاقة حسن الجوار بين الاتحاد السوفيتي وإيران، ومخالفة للمعاهدات بين البلدين، وأن الحكومة السوفيتية ترغب فى توثيق العلاقات بين البلدين، ولكن انضمام إيران لحلف بغداد، وما تضمنته المذكرة من اتهامات للحكومة السوفيتية لا يتفق مع هذه الرغبة، ولفتت الحكومة السوفيتية نظر الحكومة الإيرانية إلى أن انضمامها للحلف يهيئ الفرصة لإنشاء قواعد عسكرية في الأراضي الإيرانية واستخدام هذه القواعد في العدوان على الأراضي السوفيتية، ولهذا لا تعتبر الحكومة السوفيتية المذكرة الإيرانية مرضية، وهي تجدد موقفها الرافض لانضمام إيران إلى حلف بغداد (٢٠٤).

وقد قوبلت هذه المذكرة بفتور شديد في إيران، ولم تر الأوساط الدبلوماسية على اختلاف ألوانها أن فيها جديداً، أو أن الرد عليها يحتمل أن يحوي شيئاً جديداً، وفي نفس الوقت لوحظ أن راديو موسكو أوقف حملاته على الحكومة الإيرانية منذ يوم ٤ فبراير ١٩٥٦م، وأخذ يهاجم سياسة الحكومة البريطانية العدوانية في إيران بدون ذكر للحكومة الإيرانية، ومن جانبه ذكر سفير الهند في طهران أن الحكومة السوفيتية جست نبض الوفد البرلماني الإيراني الذي زار موسكو لترى إن كان من الممكن إصلاح العلاقات بين موسكو وطهران، وأنها قد تكتفي بأن يحوي الرد الإيراني على هذه المذكرة تأكيداً على أن إيران لن تسمح ببناء قواعد عسكرية في أراضيها (٢٠٥). وجاء الرد الإيراني على هذه المذكرة فى ٤ أبريل ١٩٥٦م عندما سلم وزير الخارجية على أردلان مذكرة إلى السفير الروسي بطهران ولم يحو الرد ما طالبت به الحكومة السوفيتية من عدم بناء قواعد عسكرية بإيران، ولكن تضمن التأكيد على أن دخول إيران لحلف بغداد هو عمل دفاعي، وأن مذكرات الاتحاد السوفيتي المرسلة لإيران حول هذا الأمر تشبه أن تكون عملاً من

أعمال الاستعمار الذي تقاومه الحكومة الإيرانية، ولذلك لا تقبل الحكومة الإيرانية ما جاء في مذكرة الحكومة السوفيتية المؤرخة بـــ ٤ فبراير ١٩٥٦م، وأكدت كذلك على أن ارتباط إيران بحلف بغداد لا يسئ إلى العلاقات الودية القائمة بين البلدين [٢٠٦].

على أية حال، وجد السوفيت أن الاعتراض على ارتباط إيران بحلف بغداد لن يجدي نفعا، لذلك حاولت الحكومة السوفيتية تحسين العلاقات مع السلطات الإيرانية، فتم توجيه دعوة لشاه إيران لزيارة موسكو، وقد ذكر مراسل جريدة النيويورك تربيون New York Tribune في موسكو وغيره من المراسلين بأن غرض السوفيت من هذه الزيارة هو إقناع الشاه بأن مصلحة إيران في عدم اعتمادها على حلف بغداد، ورغم أن الشاه كان قبل الزيارة قد عين حسين علاء الموالى للغرب رئيساً للوزارة، كما أن الحكومة استمرت في اعتقال أعضاء حزب توده الشيوعي، وكذلك قامت القوات الإيرانية فى ٦ يونيه ١٩٥٦م باحتلال جميع المنشآت البترولية التي يمتلكها السوفيت فى إيران، فإن الزيارة كانت قد تمت في يوليه ١٩٥٦م [٢٠٧]، حيث أكد الرئيس السوفيتي خروتشيف للشاه أثناء الزيارة بأن بلاده لا تريد الحرب، وأكد على تغيير بلاده للسياسة الخاطئة التي كانت تتبع في الماضي تجاه إيران وتركيا منذ عهد ستالين، وكدليل على الصداقة بين البلدين تم الاتفاق على استبدال السفير السوفيتي بطهران، وعلى تقديم السوفيت المساعدة لإيران من أي نوع، حيث قبل الشاه المساعدات الاقتصادية[٢٠٨]. وبذلك أصبح انضمام إيران لحلف بغداد أمراً واقعاً بالنسبة للاتحاد السوفيتي.

وأخيراً، فإن الغرب إذا كان قد وجد في موقع إيران، وأهمية بترولها، وخصوصية علاقتها مع الاتحاد السوفيتي أسباباً مقنعة للسعي نحو ضمها إلى ترتيبات الدفاع بمنطقة الشرق الأوسط، والتي تمثلت في حلف بغداد، فإن إيران وجدت في انضمامها لهذا الحلف فرصة للحصول على المساعدات الأمريكية، ونوعاً من الضمان ضد أي هجوم على أراضيها، حيث كان الاتحاد السوفيتي يمثل للإيرانيين العدو الطبيعي لبلادهم، فكان الارتباط بالغرب يعد بمثابة عملية توازن ضد هذا العدو. بينما اعتبر الاتحاد السوفيتي انضمام إيران لحلف بغداد بمثابة إخلال بعلاقات حسن الجوار بين البلدين، ونقض للاتفاقيات الدولية المعقودة بينهما، وكذلك خلق لوضع خطير على الحدود السوفييتية مع إيران، والذي نتج عن تكوين كتلة عسكرية معادية للسوفيت بواسطة الدول الغربية وبمشاركة إيران. وأما الشاه فكان يرى فى تحالفه مع الغرب،

واعتماده على الولايات المتحدة الأمريكية فرصة لتوطيد نظام حكمه، خاصة أنه كان يساوره القلق تجاه قيام السوفيت بتشجيع المعارضة ودعم الاضطرابات ضد السلطة الحاكمة في إيران. لذلك عمد إلى صياغة السياسة الخارجية التي تناسب سياسته الداخلية، حيث ركز الشاه على إعادة ترتيب الأهداف الوطنية الإيرانية لصالح نظامه الحاكم، ونحو قمع المعارضة وإقامة الحكم المطلق، هذا في ظل سعى الولايات المتحدة لتأمين حليفها في المنطقة باعتباره رمزاً للنظام الحاكم في إيران.

الهوامش

(*) – وضع الباحث جهاد مجيد محي الدين رسالة بعنوان " حلف بغداد "، بكلية الآداب، جامعة عين شمس، فى عام ١٩٧٠م، ولم يتحدث فيها عن انضمام إيران لحلف بغداد إلا فى ثلاث صفحات غير مكتملة، كما أن مادتها العلمية مرجعية وليست وثائقية.

(*) – يعد مصطلح الشرق الأوسط مصطلحاً سياسياً استراتيجياً في نشأته واستخدامه، وهو رغم عدم وجود تحديد متفق عليه للمنطقة التي يشغلها، إلا أن هناك اتفاقًا على أن الشرق الأوسط الحقيقي، أو ما يسمى بمنطقة القلب، هو تلك الدول التي تقع بداية من مصر إلى الخليج العربي، ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي، وأما الدول التي اختلف حول اعتبارها ضمن أو استبعادها من نطاق المنطقة فهي التي تعرف بدول الأطراف.

– ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدلولي، القاهرة، د. ت، ص٤٤

(1) – بطرس بطرس غالي: الإستراتيجية والسياسة الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٧م، ص ص١٣٢–١٣٣.

(2)– جورج فرج: أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط، الدار اللبنانية للنشر، بيروت ١٩٥٢، ص٨٩.

(3)– درية شفيق بسيني: تطور العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ الستينيات وأثر ذلك على الأوضاع العامة للحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ١٩٧٤م، ص٢٣

– السيد أمين شلبي: قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣م، ص ص ٥١–٥٢.

(4)– ممدوح محمود منصور: مرجع سابق، ص ١١٦.

(5)– وزارة الخارجية المصرية (المفوضية الملكية بطهران): محفظة رقم ١٣٩٦، ملف رقم ٢٤/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٨ يوليه ١٩٣٧م. انظر أيضاً: عبد الهادي كريم سليمان: إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة ١٩٨٦م، ص ٣٠.

- Peter Avery (Chief editor) , the Cambridge History of Iran , volume 7 , Cambridge university press , London 2008 , p. 433.

(6)– وزارة الخارجية المصرية (المفوضية الملكية بطهران): محفظة رقم ١٣٩٦، ملف رقم ٢٤/٢٦/٣٨، تقرير رقم ٢٣ بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٣٧م.

(7)– المصدر نفسه، خطاب رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٨ يوليه ١٩٣٧م.

(8)–John C. Campbell , Defense of the Middle East , Harper and Brother , New York , 1958 , p. 46.

(9)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 57 , October 23 , 1952 , p.p. 4-5.

(10)– Ibid, Copy No. 57, November 5 , 1952, p.p. 5-6.

(11)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بأنقرة): محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٣٤ بتاريخ ٦ مارس ١٩٥٤م.

(12)– المصدر نفسه (سفارة مصر بواشنطن): نفس المحفظة والملف، تقرير رقم ٢٤٥ بتاريخ ٩ أبريل ١٩٥٤م.

(13)– المصدر نفسه (سفارة مصر بأنقرة): نفس المحفظة والملف، خطاب رقم ٦٨ بتاريخ ٥ أبريل ١٩٥٤م

(14)– المصدر نفسه (سفارة مصر بواشنطن): نفس المحفظة والملف، تقرير رقم ٢٤٥ بتاريخ ٩ أبريل ١٩٥٤م.

–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 84 , March 21 , 1954 , p. 3.

(15)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٦٧ بتاريخ ١٣ يونيه ١٩٥٤م.

(16)– ولتر لاكور (ترجمة: مجموعة من الأساتذة): الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٩م، ص ٢٣٣.

(17)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بموسكو): محفظة رقم ٣٥، ملف رقم ١/٧/٢٢٦، جـ ١٠، تقرير رقم ٢٣ بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٤م.

(18)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 80 , October 26 , 1954 , p. 6.

– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بأنقرة): محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، برقية رقم ٧١ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥٤م.

(19)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 79 , January 14 , 1955 , , p. 6.

(20)–Ibid , Copy No. 88 , February 6 , 1955, p. 4.

(21)–Ibid , Copy No. 88 , February 8 , 1955, p. 4.

(22)–Ibid , Copy No. 80 , February 19 , 1955 , p,p, 6-7.

(23)–Hurewitz J.C., Diplomacy in the Near and Middle east , tow volume , New York 1958 ,Volume II , p.p. 390-391.

(24)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 88 , March 11 , 1955 , p. 5.

(25)– وزارة الخارجية البريطانية: وثائق منشورة، الأهرام بتاريخ ٥ فبراير ١٩٨٦م.

(26)– مذكرات أكرم الحوراني، ثلاثة أجزاء، مكتبة مدلولي، القاهرة ٢٠٠٠م، ج٣، ص ص ١٧٤١–١٧٤٢

(27) –F. R. Telegram from the Department of State to the Embassy in Iran , February 18 , 1955 , volume X11 , p. 21.

(28)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 88 , March 19 , 1955 , p. 4.

(29)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بكراتشي): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٣٧ بتاريخ ٢ يوليه ١٩٥٥م.

(30)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 99 , September 18 , 1955 , p. 6.

(31)–Ibid , Copy No. 100 , September 25 , 1955 , p. 5.

(32)– وزارة الخارجية المصرية (الإدارة العربية): محفظة رقم ١٥٢٣، ملف رقم ٦/٣/٤، تقرير رقم ٧٩ بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٦م.

(33)–Joseph L. Nage , Robert H. Donalson , Soviet Foreign policy since world war II , third Edition , Pergamon press , New York , N.D. , p. 169.

– إسماعيل صبري مقلد: مرجع سابق، ص ٢٤.

– ممدوح محمود منصور: مرجع سابق، ص ١٢٧.

(34)– أحمد عبد القادر الجمال: من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٥م، ص٥٧٤.

(35)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٧٦ بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٥٤م.

(36)– عدنان كاظم الشيباني، حميدة عبد المحسن: الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد ٢٠١٢ م، ص ٣. وانظر أيضًا: جهاد مجيد محي الدين: حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية آداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠م، ص ١١١

(37)– عدنان كاظم الشيباني، حميدة عبد المحسن، مرجع سابق، ص ٤. وانظر أيضاً: كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٥م، ص ٢٦٩.

(38)– عدنان كاظم الشيباني، حميدة عبد المحسن، مرجع سابق، ص ٤.

(39)– المرجع نفسه، ص ٧.

(40)– المرجع نفسه، ص ٦.

(41)– أحمد عبد القادر الجمال: مرجع سابق، ص ٥٧٤.

(42)– عدنان كاظم الشيباني، حميدة عبد المحسن، مرجع سابق، ص ص ٧–٨

(43)–F.R. Note by the Executive Secretary to the National Security Council on U.S. policy toward Iran , January 15 , 1955 , volume XII , p.p. 689-690.

(44)–Ibid , Telegram from the Acting Secretary of State to the Embassy in Iran , December 15 , 1954 , volume X , p. 1076.

(45)–Ibid , Memorandum by the Acting Assistant Secretary of State for Near Eastern , South Asian , to the Secretary of State , December 9 , 1954 , volume X , p.p. 1068-1069.

(46)–Ibid , Memorandum from the Director of the Office of Greek , Turkish and Iranian Affairs to the Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs , February , 1955 , volume XII , p. 704.

(47)–F.O. , 371 / 115504 , Telegram from British Embassy in Cairo to Foreign Office in London , March 28 , 1955.

(48)– عدنان كاظم، حميدة عبد المحسن: مرجع سابق، ص ٧.

(49)– وزارة الخارجية المصرية (الإدارة السياسية): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، مذكرة بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥٥م.

(50)– يحيى داود عباس: تاريخ البترول الإيراني، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات، العدد رقم ٨١، القاهرة أبريل ٢٠٠٧م، ص ١.

(51)–Peter Avery (Chief editor) , Op., Cit., p. 432.

(52)– Ibid , p. 650.

(53)– يحيى داود عباس: مرجع سابق، ص ٢.

(54)– آمال السبكي: تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٥ – ١٩٧٩م، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٢٥٠، الكويت، أكتوبر ١٩٩٩م، ص ١٢٧.

(55)– المرجع نفسه، ص ١٢٨.

- Peter Avery (chief editor) , Op., Cit., p. 651.

(56)–Ibid , p. 652.

– عبد الهادي كريم سليمان: مرجع سابق، ص ص ١٠٠–١٠١.

– أحمد عبد القادر الجمال: مرجع سابق، ص ٥٥٩.

(57)–Peter Avery (Chief editor) , Op., Cit., p. 438.

(58)– أحمد عبد القادر الجمال: مرجع سابق، ص ٥٦٧.

(59)–Peter Avery (Chief editor) , Op., Cit., p. 438.

(60)– Ibid , p.p. 440 – 441.

– يحيى داود عباس: مرجع سابق، ص ٢.

(61)–Peter Avery (Chief editor), Op., Cit., p. 441.

(62)– آمال السبكي: مرجع سابق، ص ١٧٦.

- Peter Avery (Chief editor), Op., Cit., p. 442.

(*)– تعنى كلمة " كونسورتيوم consortium " اتحاد شركات.

(63)– آمال السبكي: مرجع سابق، ص ١٧٧.

- Peter Avery (Chief editor), Op., Cit., p. 443.

(64)–Ibid, p. 443.

(*)– المادة السادسة من معاهدة ١٩٢١م: " في محاولة طرف ثالث استعمال سياسة اغتصابية ملتجئًا إلى القوة المسلحة للتدخل في إيران، أو باستعمال الأراضي الإيرانية كقواعد لعمليات ضد روسيا، وكذلك في حالة تهديد دولة أجنبية لحدود الاتحاد السوفيتي أو حدود حلفائه، وإذا ظهر أن حكومة إيران بناءً على دعوة من روسيا غير قادرة على وضع حد لهذه الأفعال، فإنه سيكون للاتحاد السوفيتي الحق في التقدم بقواته عبر الأراضي الإيرانية بقصد القيام بالعمليات العسكرية الكفيلة بالدفاع عن تلك الأراضي".

(65)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٧٦ بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٥٤م.

(66)– المصدر نفسه: محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥م.

(67)– عبد الهادي كريم سليمان: مرجع سابق، ص ص ٦٣–٦٤.

(68)– المرجع نفسه، ص ٦٧.

(69)–Peter Avery (chief editor), Op., Cit., p. 434.

(70)– عبد الهادي كريم سليمان: مرجع سابق، ص ص ٨٣–٨٤.

– كمال مظهر أحمد: مرجع سابق، ص ٢٧٧.

- Peter Avery (Chief editor), Op., Cit., p. 436.

(71)– أحمد عبد القادر الجمال:مرجع سابق، ص ص ٥٥٨–٥٥٩.

(72)– المرجع نفسه، ص ٥٧٦.

(73)– المرجع نفسه، ص ص ٥٦٣–٥٦٥.

(74)– المرجع نفسه، ص ٥٦٢.

(75)–Peter Avery (Chief editor), Op., Cit., p. 438.

(76)– أحمد عبد القادر الجمال: مرجع سابق، ص ٥٦٥.

(77)– المرجع نفسه، ص ٥٦٧.

(78)– المرجع نفسه، ص ٥٧٧.

(79)– ولتر لاكور، مرجع سابق، ص ص ٢٣٨–٢٣٩.

(80)- CIA ,Current Intelligence Bulletin , Copy No. 80 , November 11, 1954 , p.p. 3- 4.

(81) – Ibid , Copy No. 80 , December 2 , 1954 , p.p. 4-5.

(82)– ولتر لاكور، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(83)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 84 , February 20 , 1954 , p. 6.

(84)–Ibid , Copy No. 84 , March 10 , 1954 , p. 5.

(85)–Ibid , Copy No. 80 , June 18 , 1954 , p.p. 7-8.

(86)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٧٦ بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٥٤م.

(87)–F.R. Memorandum by the Secretary of State to the President , July 3 , 1954 , volume X , p.p. 1037-1038.

(88)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٧٦ بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٥٤م.

(89)– ولتر لاكور: مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(90)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٧٦ بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٥٤م.

(91)–F.R. The Secretary of State to the Secretary of Defense , November 8 , 1954 , volume X , p.p. 1063-1065.

(92)–Ibid , Memorandum by the Acting Assistant Secretary of State for Near Eastern to the Secretary of State , , December 9 , 1954 , volume X , p.p. 1070-1071.

(93)–Ibid , Memorandum of conversation by the Deputy Under Secretary of State , December 15 , 1954 , volume X , p.p. 1075.

(94)–Ibid , Note by the Executive Secretary to the National Secretary Council on U.S. policy toward Iran , January 15 , 1955 , volume XII , p. 692.

(95)– Ibid , Memorandum from the Acting Assistant Secretary of State for Near Eastern to the Deputy Under Secretary of State Administration , January 7 , 1955 , volume XII , p.679.

(96)–Ibid , Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to the Secretary of Defense , January 7 , 1955 , volume XII , p.p. 681-682.

(97)–Ibid , Memorandum from the Director of the policy planning Staff to the Under Secretary of State , January 11 , 1955 , volume XII , p. 683

(98)–Ibid , Note by the Executive Secretary to the National Security Council on U.S. policy toward Iran , January 15 , 1955 , volume XII , p. 693.

(99)– Ibid , Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State , February 3 , 1955 , volume X11 , p. 11.

(100)–Ibid , Telegram from the Department of State to the Embassy in Iran , February 18 , 1955 , volume X11 , p. 21.

(101)–Ibid , Memorandum from the Acting Assistant Secretary of State for Near Eastern , South, Asian and African Affairs to the Secretary of State , January 11 , 1955 , volume X11, p.p. 684-685.

(102)–Ibid , Note by the executive Secretary to the National Secretary Council on U.S. policy toward Iran , January 15 , 1955 , volume X11 , p. 693.

(103)–Ibid , Memorandum from the Director of the Office of Greek , Turkish and Iranian Affairs to the Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs , February 4 , 1955 , volume XII , p. 705.

(104)–Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , March 23 , 1955 , volume X11 , p. 720.

(105)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 84 , March 21 , 1955 , p. 5.

(106)–F.R , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , April 8 , 1955 , volume X11 , p.p. 726 – 727.

(107)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 88 , March 22 , 1955 , p.p. 4 – 5.

(108)–Ibid , Copy No. 94 , April 9 , 1955 , p. 5.

(109)–F.R. , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , April 8 , 1955 , volume X11 , p. 727.

(110)–Ibid , p.p. 727 – 728.

(111)–Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , April 11 , 1955, volume X11 , p. 729

(112)– Ibid , p.p. 729 – 730.

(113)–F.O. ,371 /115761, Memorandum by Foreign Office in London , April 22 , 1955

(114)–F.R. , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , April 11 , 1955 , volume X11 , p. 730

(115)–Ibid , Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to the Secretary of Defense , April 12 , 1955 , volume XII , p.p. 731 – 732.

(116)–Ibid , Dispatch from the Embassy in Iran to the Department of State , April 25 , 1955 , volume X11 , p. 735.

(117)–Joseph L. Nage , Robert H. Donalson , Op. Cit. , p. 169.

(118)–F.R. Editorial Note , May 5 , 1955 , volume X11 , p. 733.

(119)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 92 , April 28 , 1955 , p. 3.

(120)–Ibid , Copy No. 94 , June 4 , 1955 , p.p. 5 – 6.

(121)–F.R. , Letter from the Secretary of State to the Secretary of Defense , June 27 , 1955 , volume X11, p. 745.

(122)–Ibid , p.p. 745 – 746.

(123)–Ibid , p.p. 746 – 747.

(124)–Ibid , Letter from the Director of Central Intelligence to the under Secretary of State , July 1 , 1955 , volume X11 , p. 747.

(125)– Ibid , p.p. 747 – 748.

(126)–Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , July 2 , 1955 , volume X11 , p. 748.

- CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 99 , July 6 , 1955 , p. 3.

(127)–F.R. Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , July 2 , 1955 , volume X11 , p. 748.

(128)–Ibid , p.p. 748 – 749.

(129)– CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 99 , July 6 , 1955 , p. 3.

(130)–F.R. Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , July 2 , 1955, volume X11 , p. 749.

(131)–Ibid , p.p. 749-750.

(132)– Ibid , p. 750.

(133)–Ibid , Telegram from the Department of State to the Embassy in Iran , July 11 , 1955 , volume X11, p. 754.

(134)–Ibid , p. 756.

(135)– Ibid , p. 754.

(136)–Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , July 19 , 1955 , volume X11 , p. 757.

(137)–Ibid , p.p. 757-758.

(138)–Ibid , p. 758.

(139)–Ibid , p. 759.

(140)–Ibid , Memorandum from the Assistant Secretary of State for near Eastern , South Asian and African Affairs to the Deputy under Decretory of State for political Affairs , July 5 , 1955 , volume X11 , p. 751.

(141)–Ibid , Memorandum from the Officer in charge of Iranian Affairs to the Director of the Office of Greek , Turkish and Iranian Affairs , July 6 , 1955 , volume X11 , p.p. 753-754.

(142)–Ibid , Telegram from the Department of State to the Embassy in Iran , July 11 , 1955 , volume X11 , p. p. , 756-757.

(143) –Ibid , Letter from the Secretary Defense to the Secretary of State , August 5 , 1955 , volume X11 , p.p. 761 , 762.

(144) –Ibid , Telegram from the Department of State to the Embassy in Iran , July 11 , 1955 , volume X11 , p. 756.

(145)–Ibid ,Telegram from the Department of state to the Embassy in Iran , September 1, 1955, volume X11 , p. 763

(146)–Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State, September 3 , 1955, volume X11 , p.p. 765-766.

- CIA , Current Intelligence Bulletin ,Copy No. 99 , September 7 , 1955 , p. 5.

(147) –F. R. , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , September 3 , 1955 , volume X11 , p. 766.

(148)– Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , September 5 , 1955 , volume X11 , p.p. 767-768.

(149)–Ibid , Memorandum of discussion at the 258 meeting of the National Security Council , September 8 , 1955 , volume X11 , p. 769.

(*)– الأزمة الكورية ١٩٥٠– ١٩٥٣م، حرب دارت بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، حيث أيدت الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الجنوبية، بينما أيد الاتحاد السوفيتي كوريا الشمالية.

(150)–Ibid , Telegram from the Department of State to the Embassy in Iran , September 17 , 1955 , volume X11, p.p. 773-775.

(151)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 99 , September 13 , 1955 , p. 6.

(152)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بموسكو): محفظة رقم ١٤٠٢، ملف رقم ٢٨/٢٦/٣٨، خطاب رقم ٤٥ بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٥م.

(153)– نفسه (سفارة مصر بأنقرة): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ١١٠ بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥م.

(154)–F.R. , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , September 27 , 1955 , volume X11 , p. 775.

(155)–Ibid , p. 776.

(156)–F.R. , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , September 30 , 1955 , volume X11 , p. 777.

(157)–Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , October 5 , 1955 , volume X11 , p. 778.

(158)–Ibid , p. 779.

(159) - Ibid , p. p. 779 - 780.

(160)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 100 , October 5 , 1955 , p. 6.

(161)– محمد حسنين هيكل: ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣٦.

(162)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٠١ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥٥م

- John C. Campbell , Op. Cit. , p. 211.

(163)– محمد حسنين هيكل: مرجع سابق، ص ٣٦٨.

(164) –F.R. Memorandum of a telephone conversation between the Director of Central Intelligence and the Secretary of State , October 6 , 1955 , volume X11 , p. 780

(165)–Ibid , Letter from the Director of the Office of Greek , Turkish , and Iranian Affairs to the Ambassador in Iran , October 7 , 1955 , volume X11 , p. 785.

(166)–Ibid , Telegram from the Department of State to the Embassy in Iran , October 6 , 1955 , volume X11 , p. 782.

(167)–Ibid ,.p.p. 782- 783.

(168)– Ibid , p. 783.

(169)–Ibid , p.p.783 – 784.

(170)–Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , October 7 , 1955 , volume X11 , p. 787.

(171)–Ibid ,.p.787.

(172)–Ibid , Telegram from the Embassy in Iran to the Department of State , October 8 , 1955 , volume X11 , p. 788.

(173)– وزارة الخارجية المصرية (الإدارة السياسية): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، مذكرة بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥٥م.

- F.R. Editorial Note , October 13 , 1955 , volume X11 , p. 789

(174)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ١٨٩ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٥م

(175)–F.R. Editorial Note , October 13 , 1955 , volume X11 , p. 789

– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ١٨٩ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٥م

(176)– جهاد مجيد محي الدين: مرجع سابق، ص ١٧٢.

(177)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بموسكو): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٧٨ بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٥٥م

(178)–F.R. Editorial Note , October 13 , 1955 , volume X11, p. 789

(179)– وزارة الخارجية المصرية (الإدارة السياسية): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، مذكرة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م.

(180)– المصدر نفسه، نفس المذكرة والتاريخ.

(181)– جهاد مجيد محي الدين: مرجع سابق، ص ١٧٥.

(182)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بموسكو): محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ٧١/٤، خطاب رقم ١١٠ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٥م.

(183)– المصدر نفسه (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٠١ بتاريخ ٣٢٥ أكتوبر ١٩٥٥م.

(184)– جهاد مجيد محي الدين: مرجع سابق، ص١٧٣.

(185)–Peter Avery (Chief editor) , Op., Cit., p. 445.

(186)– جهاد مجيد محي الدين: مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(187)– المرجع نفسه، ص ١٧٤.

(188)– وزارة الخارجية المصرية (الإدارة السياسية): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، مذكرة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م.

(189)– ولتر لاكور: مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(190)– وزارة الخارجية المصرية (القنصلية المصرية في بومباى): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ١٣ بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٥٥م.

(191)– المصدر نفسه (سفارة مصر بأثينا): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، تقرير رقم ٧٣ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥٥م.

(192)–F.O., 371/115533, Memorandum about the Bagdad pact , December 15 , 1955.
- CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 100 , November 24 , 1955 , p. 6.

(193)–F.O., 371/11533 , Telegram from British Embassy in Bagdad to Foreign British Embassy in Bagdad to Foreign Office in London , November 30 , 1955.

(194)–Hurewitz J.C., op., cit., p. 416.

(195)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥م.

– المصدر نفسه (سفارة مصر بموسكو) محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ١/١/٤، خطاب رقم ١١١ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٥م.

- Hurewitz J.C., Op., Cit., p.p. 416 – 417.

(196)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥م.

– المصدر نفسه (سفارة مصر بموسكو): محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ١/١/٤، خطاب رقم ١١١ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٥م.

- Hurewitz J.C., Op., Cit., p.p. 417 – 418.

(197)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥م.

– المصدر نفسه (سفارة مصر بموسكو): محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ١/١/٤، خطاب رقم ١١١ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٥م.

- Hurewitz J.C., Op., Cit., p. 418.

(198)– وزارة الخارجية (سفارة مصر بموسكو): محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ١/١/٤، تقرير رقم ١١٠ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٥م.

(199)– المصدر نفسه (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٦، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٢٤ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٥٥م.

– المصدر نفسه (الإدارة السياسية): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٣٧، بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٥م.

- Hurewitz J.C., Op., Cit., p.p. 418 – 419.

(200)– المصدر نفسه (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٦، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٢٤ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٥٥م.

– المصدر نفسه (الإدارة السياسية): محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٣٧، بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٥م.

- Hurewitz J.C., Op., Cit., p.p. 420 – 421.

(201)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٦، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ٢٢٤ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٥٥م.

(202)– المصدر نفسه (سفارة مصر بموسكو): محفظة رقم ٢٩، ملف رقم ١/٧/٢٢٦ جـــ٢، تقرير رقم ١ بتاريخ ٢ يناير ١٩٥٦م.

(203) –CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 103 , January 19 , 1956 , p. 3.

(204)– وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر بطهران): محفظة رقم ١٤٠٦، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨، خطاب رقم ١٩ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٥٦م.

(205)– المصدر نفسه، نفس الخطاب والتاريخ.

(206)– المصدر نفسه، خطاب رقم ٥٦ بتاريخ ٥ مايو ١٩٥٦م.

(207)– المصدر نفسه (سفارة مصر بواشنطن): محفظة رقم ٣٧٣، ملف رقم ٣/٧/٢٠٣ جـــ٤، تقرير رقم ٩٧ بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٥٦م.

(208)–CIA , Current Intelligence Bulletin , Copy No. 105 , July 21 , 1956 , p. 3.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق.

(١)- وثائق غير منشورة.

(أ)- وزارة الخارجية المصرية (أرشيف البلدان).

(*)- محفظة رقم ٩، ملف رقم ١/٧/٢٢٦ جـــ٢.

(*)- محفظة رقم ٣٥، ملف رقم ١/٧/٢٢٦ جـــ١٠.

(*)- محفظة رقم ٣٧٣، ملف رقم ٣/٧/٢٠٣ جـــ٤.

(*)- محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ١/١/٤.

(*)- محفظة رقم ١٣٩٦، ملف رقم ٢٤/٢٦/٣٨.

(*)- محفظة رقم ١٤٠٢، ملف رقم ٢٨/٢٦/٣٨.

(*)- محفظة رقم ١٤٠٣، ملف رقم ٣٠/٢٦/٣٨.(*)- محفظة رقم ١٤٠٥، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨.(*)- محفظة رقم ١٤٠٦، ملف رقم ١٧/٢٧/٣٨.

(*)- محفظة رقم ١٥٢٣، ملف رقم ٦/٣/٤.

(B)- Foreign Office (United Kingdom).

(*)- F.O. 371/115504, tele., March 28 , 1955.

(*)- F.O. 371/115761, Disp., April 22 , 1955.

(*)- F.O. 371/115533, tele., November 24 , 1955.

(*)- F.O. 371/115533, memo., December 15 , 1955.

(C)- American Intelligence (United State).

(*)- CIA , Copy No. 57 , Date 1952.

(*)- CIA , Copy No. 80 , Date 1954.

(*)- CIA , Copy No. 84 , Date 1954.(*)- CIA , Copy No. 79 , Date 1955.(*)- CIA , Copy No. 80 , Date 1955.(*)- CIA , Copy No. 84 , Date 1955.(*)- CIA , Copy No. 88 , Date 1955.(*)- CIA , Copy No. 92 , Date 1955.(*)- CIA , Copy No. 94 , Date 1955.(*)- CIA , Copy No. 99 , Date 1955.(*)- CIA , Copy No. 100 , Date 1955.(*)- CIA ,

Copy No. 103 , Date 1956.(*)- CIA , Copy No. 105 , Date 1956

(٢)- وثائق منشورة.

(أ)- وزارة الخارجية البريطانية: وثائق منشورة بالأهرام، يناير - ابريل ١٩٨٦.

(b)- Foreign Relation (United State).

(*)- F.R., 1952 - 1954 , Iran , volume X , Washington 1986.

(*)- F.R. , 1955 - 1957 , Near East region , Iran , Iraq , volume X11 , Washington 1991.

(B)-Hurewitz J. C., Diplomacy in the Near and Middle East 1914 - 1956 , tow volume , New York 1956.

ثانياً: المذكرات الشخصية.

(*)- مذكرات أكرم الحوراني، ثلاثة أجزاء، مكتبة مدلولي، القاهرة ٢٠٠٠م.

ثالثاً: المراجع العربية والمعربة.

(*)- أحمد عبد القادر الجمال (دكتور): من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.

(*)- السيد أمين شلبي: قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣م.

(*)- آمال السبكي (دكتوراه): تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٥-١٩٧٩م، سلسلة عالم المعرفة،العدد رقم ٢٥٠، الكويت، أكتوبر ١٩٩٩م.

(*)- بطرس غالي (دكتور): الإستراتيجية والسياسة الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ١٩٦٧م.

(*)- جورج فرج: أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط، الدار اللبنانية للنشر، بيروت، ١٩٥٢م

(*)- عبد الهادي كريم سليمان: إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٦م.

(*)- عدنان كاظم الشيباني، حميدة عبد المحسن: الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد ٢٠١٢م.

(*)- كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٥م

(*)- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة) مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٦م.

(*)- ممدوح محمود منصور (دكتور): الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدلولي، القاهرة، د.ت.

(*)- ولتر لاكور (ترجمة: مجموعة من الأساتذة): الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٩م.

رابعاً: دراسات بدوريات متخصصة.

(*)- يحيى داود عباس (دكتور): تاريخ البترول الإيراني، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات، العدد رقم ٨١، أبريل ٢٠٠٧م.

خامسًا: الرسائل العلمية.

(*)- جهاد مجيد محي الدين: حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية آداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠ م.

(*)- درية شفيق بسيني: تطور العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ الستينيات وأثر ذلك على الأوضاع العامة للحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة ١٩٧٤

سادساً: المراجع الأجنبية.

(*)- John C. Campbell , Defense of the Middle East , Harper and Brothers , New York 1958.

(*)- Joseph L. Nage, Robert H. Donalson , Soviet foreign policy since world war II , third edition , Pergamon press , New York , N. D.

(*) - Peter Avery (chief editor) , The Cambridge History of Iran , volume 7, Cambridge University press, London, 2008.